



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر الأكاديمي
الميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
التخصص: مالية و تجارة دولية
بعنوان:

أثر هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال
الفترة 1980-2020 (دراسة قياسية)

تحت إشراف الأستاذ:

- نمديل وحيد

من إعداد الطلبة:

- بلميلود سميح

- بن سعد الله عبد اللطيف

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	الرتبة	الاسم واللقب
مشرفا	الرتبة	الاسم واللقب
مناقشا	الرتبة	الاسم واللقب

السنة الجامعية: 2021-2022



الإهداء

نحمد الله عز وجل على منّهُ و عونه لإتمام هذا البحث.

إلى الذي كان يدفعني نحو الأمام لنيل المبتغى، وسهر على تعليمي بتضحيات جسام أبي الغالي جزاك الله خير الجزاء في الدارين.

إلى مدرستي الأولى في الحياة، مصدر العطاء والحنان الدائم، أمي الحنونة أطال الله في عمرك وجعلك فخرا لنا.

إلى إخوتي وأخواتي الذين تقاسموا معي أعباء الحياة، شكرا على مساعدتكم الثمينة ودعمكم المتواصل.

إلى كل أصدقائي الأعمام بحي B13 الذين لطالما ساندوني في مشواري وكانوا عوناً لي.

إلى كافة الزملاء عموماً وقسم مالية وتجارة دولية دفعة 2022/2021 خصوصاً.

وإلى كل من يؤمن بأن بذور نجاح التغيير هي في ذواتنا وفي أنفسنا.

إليكم نهدي هذا العمل المتواضع

بلميلود سميح

الإهداء

إلى صاحبة السيرة العطرة، والفكر المستتير؛ أستاذتي الأولى في الدنيا، فلقد كان لها الفضل الأول في بلوغي التعليم العالي والدتي الحبيبة، أطال الله في عمرها وأدامها تاجاً فوق رأسي. إلى من ورثني اسمه وجعلني رابط الجأش، والذي الحبيب رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه.

إلى أخي العزيز وصديقي ومن علقت به آمال كبيرة.

إلى أختي الغالية دكتورتي القديرة ومبلغ فخري.

إلى زوجتي الحبيبة التي لطال ما كانت سندا لي.

إلى الأخ الذي لم تلده أمي، رمز الشهامة سميح 'لحشايشي'.

أهدي هذا العمل المتواضع إليكم.

بن سعد الله عبد اللطيف

شكر وتقدير

إلى كل من علمني علما نافعا ولو حرفا، إلى كل من أنار لي الطريق إلى النجاح إلى من أرشدني وعلمني أتقدم بالشكر والعرفان الجزيل للأستاذ المشرف الدكتور " نمديل وحيد " الذي أفادنا من علمه مما ساعدنا في إعداد هذا المشروع وإخراجه بهذه الصورة التي اجتهدنا أن تكون بأفضل صورة قدر المستطاع والشكر أيضا إلى الأستاذ الدكتور " توهامي محمد رضا " و الزميل " صخري يعقوب " و إلى كل من يقرأ هذا البحث بغرض الإطلاع والاستفادة منه ومن ثم المقدره على التحديث والتطوير والوصول إلى الأفضل بإذن الله. وإلى جميع أساتذتنا الأفاضل الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة.



فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	الإهداء
	شكر وتقدير
	الملخص
III -I	فهرس المحتويات
II-IV	قائمة الجداول والأشكال
أ-د	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري لتدفقات رؤوس الأموال	
06	تمهيد
07	المبحث الأول: مفاهيم أساسية لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية
07	المطلب الأول: تعريف تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية
08	المطلب الثاني: أسباب تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية
12	المبحث الثاني: مصادر التدفقات الأجنبية لرؤوس الأموال الأجنبية
12	المطلب الأول: المصادر الرسمية
14	المطلب الثاني: المصادر الخاصة
17	المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية و السياسات المتبعة للتحكم فيها
18	المطلب الأول: الآثار الاقتصادية لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية
21	المطلب الثاني: سياسات مواجهة مخاطر تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية
24	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: مفاهيم أساسية في النمو الاقتصادي	
26	تمهيد
27	المبحث الأول: مفهوم النمو الاقتصادي
27	المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي
29	المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي

30	المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي و مؤشرات قياسه
30	المطلب الأول: مؤشرات قياس النمو الاقتصادي
34	المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي
38	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
39	المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية
41	المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية
43	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على النمو الاقتصادي في الجزائر
	تمهيد
45	
46	المبحث الأول: تحليل العلاقة بين التدفقات الأجنبية لرؤوس الأموال و النمو الاقتصادي
46	المطلب الأول: الهيكل الشكلي لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية و النمو الاقتصادي
55	المطلب الثاني: الهيكل النسبي لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية و علاقته بالنتاج المحلي الإجمالي
58	المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على النمو الاقتصادي في الجزائر
58	المطلب الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة
66	المطلب الثاني: تفسير النتائج المتوصل إليها
70	خلاصة الفصل
72	الخاتمة
75	قائمة المراجع
76	الملخص

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
57	هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 1980-2020	01
60	اختبار سكون بيانات متغيرات النموذج باستخدام ديكي فولر الموسع " ADF "	02
61	نتائج اختبار التكامل المشترك وفق اختبار الحدود	03
62	نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL	04
63	نتائج تقدير نموذج ARDL في المدى الطويل ومعامل تصحيح الخطأ	05
64	اختبار وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء	06
65	اختبار ثبات التباين (تجانس التباين)	07

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
46	النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2020)	01
49	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر للفترة 1980-2020	02
51	تدفق المساعدات الأجنبية إلى الجزائر للفترة 1980-2020	03
52	تدفق الاستثمار المحفزي إلى الجزائر للفترة 1980-2020	04
53	تدفق تحويلات المهاجرين إلى الجزائر للفترة 1980-2020	05
54	تدفق القروض الأجنبية إلى الجزائر للفترة 1980-2020	06
56	هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر للفترة 1980-2020	07
65	نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي	08
66	اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية	09

المخلص

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر التدفقات الأجنبية لرؤوس الأموال على النمو الاقتصادي في الجزائر، والتي تأخذ شكل قروض أجنبية، استثمار أجنبي مباشر وغير مباشر، تحويلات المهاجرين ومساعدات رسمية. واستخدمنا في ذلك نموذج انحدار متعدد، وباستخدام بيانات سنوية تغطي الفترة 1980-2020، حيث توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن تحويلات المهاجرين و الاستثمار الأجنبي المباشر تؤثر إيجاباً على النمو الاقتصادي، في حين أن القروض الأجنبية تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، القروض الأجنبية، المساعدات الأجنبية، الاستثمار الأجنبي المباشر، تحويلات المهاجرين، الناتج المحلي الإجمالي، ARDL.

Abstract:

This study aims to measure the impact of foreign capital flows on economic growth in Algeria, which takes the form of foreign loans, direct and indirect foreign investment, immigrant remittances and official aid. We used a multiple regression model, using annual data covering the period 1980-1920, where this study reached several results, the most important of which is that migrant remittances and foreign direct investment positively affect economic growth, while foreign loans negatively affect growth Economic.

Key words: growth Economic, foreign loans, foreign aid, foreign direct investment, migrant remittances, Gross domestic product, ARDL.

مقدمة

مقدمة:

إن ظاهرة تدفق رؤوس الأموال الدولية تعد من أهم التطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم حالياً، فهي تعتبر من بين أهم الأدوات التي تساهم في زيادة وتيرة النمو الاقتصادي وإنعاشه، وبالرغم من أن الدول المتقدمة تعد الوجهة الرئيسية لها، إلا أن الدول النامية عرفت هي أيضاً زيادة كبيرة نسبياً في هذه الحركة، فقد اتجهت العديد من هذه الدول إلى انتهاج سياسات متكاملة للإصلاح الاقتصادي، وإعادة هيكلة اقتصادياتها، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومعالجة العجز في كل من الموازنة العامة، وميزان المدفوعات، ذلك كله بغرض الاندماج في الاقتصاد العالمي ولتتمكن هذه الدول من الحصول على نصيبها من الاستثمارات الدولية ضمن حركة التجارة العالمية، والحصول على أكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال الأجنبية، وبمختلف أنواعها كالمساعدات الدولية، الاستثمار الأجنبي المباشر، تحويلات المهاجرين والديون الخارجية، حيث أن هذه التدفقات هي شكل من أشكال التمويل خاصة في حالة عجز التمويل الداخلي، وذلك بالنظر إلى الآثار الإيجابية التي تخلقها على الاقتصاد، من تنويع لمصادر الدخل، وجلب التكنولوجيا الحديثة وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي.

كما أظهرت العديد من الأبحاث والدراسات الاقتصادية أن الحركة الدولية لرؤوس الأموال تساهم في النمو والتنمية الاقتصادية، حيث أنها تحل مشكلة النقص الذي قد يوجد في رؤوس الأموال المحلية وذلك من خلال ما تحمله من قدرة على نقل التكنولوجيا والتقنية المتطورة إلى الدول المضيفة، بالخصوص الاستثمارات الأجنبية المباشرة وما يصاحب ذلك من إمكانيات لتدريب العمالة الوطنية واكتساب مهارات التسويق والإنتاج والإدارة المتقدمة مما يزيد من فرص التشغيل ورفع مستوى الدخل لدى الفرد.

عرف الاقتصاد الجزائري عدة اختلالات في هيكله، وهذا راجع لارتباطه بمصدر واحد وهو البترول، لذا سعت السلطات على تحسين سياستها الاقتصادية والمالية، والإسراع في وضع إصلاحات هيكلية من خلال وضع مجموعة من الخطط والإستراتيجيات وكذا القيام بتبني سياسة الانفتاح التجاري والمالي الذي يضمن نسبياً حرية دخول و خروج رؤوس الأموال من وإلى الجزائر، وكل هذا من أجل منح الثقة لأصحاب رؤوس الأموال الأجانب بالاستثمار في الجزائر، والذي يؤدي بدوره إلى استفادة البلد المضيف (الجزائر) من القدرات المالية، العلمية والفنية والرفع من معدلات النمو الاقتصادي.

➤ إشكالية البحث:

بناءً على ما سبق ذكره، تتبلور إشكالية الدراسة حول التساؤل الآتي:

ما هو أثر هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

و نتج عن التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية التي يمكن إيجازها في :

- ما المقصود بتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية؟
- ما هو النمو الاقتصادي وما هي أهم مؤشراتته؟
- ما هو أثر رؤوس الأموال الأجنبية على النمو الاقتصادي - نموذج قياسي -

➤ فرضيات الدراسة:

- تعتبر تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية انتقال الأموال من إحدى الدول إلى دولة أخرى.
- يعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة في الدخل الوطني الحقيقي في المدى الطويل، ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي من بين أهم مؤشراتته.
- تؤثر التدفقات الأجنبية على النمو الاقتصادي.

➤ أسباب اختيار الموضوع:

- يعتبر من أهم المواضيع والأكثر انتشارًا في العالم لما له من دور بارز لعبه في الساحة الاقتصادية الدولية.
- معرفة مدى مساهمة هيكل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية في زيادة معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.
- رغبة شخصية للبحث في هذا الموضوع لما يربطه بشكل كبير بمجال تخصصنا و توافقه مع ميولاتنا الشخصية.

➤ أهداف الدراسة :

نستهدف من خلال هذه الدراسة تحقيق جملة من الأهداف منها:

- تحديد المفاهيم الأساسية والمستحدثة لموضوع تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية.
- تحليل واقع النمو الاقتصادي في الجزائر.
- معرفة أشكال رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الجزائر.
- معرفة هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي.

➤ منهج الدراسة:

تتطلب الدراسة الاستفادة من المناهج الآتية:

- **المنهج الوصفي التحليلي:** ويتم الاستعانة به في الجانب النظري للبحث، وذلك من خلال جمع مختلف المعلومات والبيانات المتعلقة بالموضوع، وتحليلها واستخراج مختلف النتائج.
- **المنهج الإحصائي:** ويتم استخدامه في الدراسة التطبيقية على الجزائر، اعتمادا على نموذج قياسي (نموذج ARDL).

➤ حدود الدراسة:

يتناول هذا البحث بالدراسة والتحليل البيانات المالية المدرجة في تقارير وقاعدة بيانات البنك الدولي المتعلقة بعدد من المؤشرات الاقتصادية، أما الحدود المكانية والزمنية للدراسة فتتمثلت في:

- **الحدود المكانية للدراسة:** تخص دراسة الاقتصاد الجزائري.
- **الحدود الزمنية للدراسة:** لقد تم تحديد فترة الدراسة الممتدة من سنة 1980 إلى غاية سنة 2020.

➤ تقسيمات الدراسة:

لانجاز هذا الموضوع ولغرض الإجابة على إشكالية الدراسة واختبار الفرضيات قسمنا البحث إلى ثلاثة فصول.

إذ كان الفصل الأول عبارة عن مدخل نظري لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، تطرقنا في المبحث الأول إلى عدد من المفاهيم لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، أما المبحث الثاني تطرق إلى مصادر تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، في حين تناول المبحث الثالث الآثار الاقتصادية لحركة رؤوس الأموال الأجنبية وسياسات التحكم فيها.

في حين أن الفصل الثاني عبارة عن مفاهيم أساسية في النمو الاقتصادي، تطرقنا في المبحث الأول إلى مفهوم النمو الاقتصادي، أما المبحث الثاني تناولنا فيه نظريات النمو الاقتصادي ومؤشرات قياسه، وختمنا الفصل الثاني بمبحث ثالث يتناول بعض الدراسات السابقة و المشابهة لموضوعنا.

أما الفصل الثالث والأخير، كان عبارة عن دراسة قياسية لأثر تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على النمو الاقتصادي الجزائري، حيث تناول المبحث الأول العلاقة بين رؤوس الأموال الأجنبية والنمو الاقتصادي، أما

المبحث الثاني فقد تناول الدراسة القياسية لأثر هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على النمو الاقتصادي في الجزائر، وصولاً إلى الخاتمة.

الفصل الأول : الإطار النظري لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية

تمهيد:

يعتبر رأس المال أحد أهم العوامل التي تقوم عليها عملية الإنتاج، والذي يمكن من خلاله استثمار الموارد الاقتصادية المختلفة، وفي ظل النمو السريع الذي عرفته بعض الدول تولدت فرص استثمارية هائلة لا يمكن تمويلها إلا باستمرار تدفق رأس المال إلى الدول الأخرى لاستخدامه بصورة منتجة، ومن هنا ظهر مصطلح تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية.

المبحث الأول : مفاهيم أساسية لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية

لقد عرفت ظاهرة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية توسعا وتداولاً كبيراً على الصعيد الاقتصادي العالمي، حيث أن لانتقالها عدة أسباب وعوامل اقتصادية، سنتطرق لها لاحقاً.

المطلب الأول : تعريف تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية

إن حركة رؤوس الأموال على المستوى الدولي لا تقتصر على انتقال رأس المال الإنتاجي فقط، بحيث تم تقديم العديد من التعاريف لمصطلح تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية من طرف عدة هيئات دولية وباحثين اقتصاديين، من أهمها:

أن التدفقات الدولية لرأس المال عادة لا تعني انتقال الآلات والسلع الرأسمالية، لأنه عندما تشتري شركة محلية مثلاً آلة من سوق أجنبية، وتريد أن تستقدمها إلى البلد الذي تقيم فيه هذه الشركة، فإن هذا النوع من التدفقات يعامل على أنه تدفق تجاري عادي وليس تدفقاً رأسمالياً، وإنما يقصد بها انتقال القوة الشرائية التي لم تخصص للاستهلاك من بلد إلى آخر، أي انتقال رأس المال النقدي من الأفراد المعنويين والطبيعيين من بلد إلى آخر، وتوصف القوة الشرائية المنتقلة دولياً على أنها تمثل مبالغ رؤوس الأموال المتحركة بين بلدين سعياً وراء غايات سواء بقصد توظيفها في عمليات اقتصادية استثمارية ك شراء أوراق مالية أو أموال تدر ربحاً أو امتلاك أرض تعطي ربحاً، أو بقصد توظيفها في عمليات ائتمانية مثمرة أو إدخالها في عمليات غير مثمرة، كحفظ النقود أو الأرصدة النقدية الكبيرة في مكان ما مثل المصارف أو بيوت الإيداع وذلك تقادياً للأخطار التي يمكن أن تتعرض لها في ظروف شاذة اقتصادية أو سياسية، مثل تعرضها لانخفاض القيمة أو تعرضها للمصادرة أو التأميم، إن هذه الغايات التي تتوسط واقعة الانتقال في إنجازها لا تتعدى عن كونها إنفاق الرساميل (تراكم رؤوس الأموال) أو تحصيلها أو تخزينها أو استثمارها.¹

¹ سمير أمين، التراكم على الصعيد الدولي، دار بن خلدون، لبنان 1978، ص 181.

عرف صندوق النقد الدولي تدفق رأس المال على انه:

ذلك البند من الحسابات النقدية والرأسمالية لميزان المدفوعات، والذي يتألف عادة من مفردات تقع تحت بند التحويلات الرأسمالية الذي يضمن استثمارات مباشرة لدولة معينة، وكذلك ما يقع تحت بند الاستثمارات الحافظة واستثمارات أخرى، والتي تتضمن ديون قصيرة الأجل وطويلة الأجل وبشكل قروض مصرفية وائتمانات تجارية، وقروض من صندوق النقد الدولي.¹

يمكن تعريف الحركة الدولية لرؤوس الأموال بأنها تحركات الأموال من إحدى الدول إلى دولة أخرى بهدف شراء الأصول من الدولة الثانية، وتشمل الأصول على السندات المالية طويلة الأجل وقصيرة الأجل بالإضافة للأسهم والأصول المادية مثل الآلات والعقارات.²

ولا يقصد بتدفقات رؤوس الأموال انتقال رؤوس الأموال العينية في شكل آلات ومعدات وأصول مختلفة فهذا يدخل في مجال التجارة الدولية للسلع وإنما تعني هذه التحركات هو انتقال رؤوس الأموال في شكل عمليات إقراض واقتراض بين الدول المختلفة، أو في شكل تدفقات مالية بين المالكين والشركة المملوكة لهم في الخارج ملكية كاملة أو جزئية.³

من خلال ما سبق وتطرقنا إليه من تعريفات نستنتج أن تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية هي عبارة عن انتقال رؤوس الأموال بين الدول بغرض الحصول على ربح و عوائد، أو امتلاك أصول وعقارات، سندات وأسهم.

المطلب الثاني: أسباب تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية

إن لانتقال رؤوس الأموال الأجنبية سبب رئيسي يتجلى في العوامل الاقتصادية، إلا أنه هناك عوامل غير اقتصادية وراء انتقالها تتعلق في أغلب الأحيان بالثقة، الأمان والاطمئنان والتي تساهم في توفير مناخ سليم

¹ باصور، كمال، بوشنافة، الصادق، دراسة تحليلية لأثر تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 5 العدد 2، جامعة طاهري محمد بشار الجزائر، 2019، ص 232.

² جون هدسون، مارك هرنر، العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة: طه عبد الله منصور، محمد عبد الصبور محمد، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 1987، ص 207.

³ علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة، عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص 207.

يستثمر في نطاقه أصحاب رؤوس الأموال الأجانب، حيث أن عامل الثقة يعد عامل جوهري بالنسبة لهم، إلى جانب هذه الأسباب هناك أسباب أخرى تؤدي إلى انتقال رؤوس الأموال من بلد إلى آخر، تنقسم إلى نوعين: أسباب داخلية و أسباب خارجية.

أولاً: الأسباب الداخلية

وتنقسم بدورها إلى:

1. فجوة التمويل المحلي

تدخل التدفقات الدولية لرأس المال في إطار ما يعرف بالتمويل الدولي والذي يمثل جانبا مهما من العلاقات الاقتصادية الدولية المرتبطة بتوفير رؤوس الأموال دوليا، وتأتي أهميتها كوسيلة لسد الفجوة في المدخرات المحلية للبلد الممول، وتعادل رأس المال الأجنبي اللازم لتحقيق معدل النمو المطلوب.

وهنا يبرز الدور الحيوي لرأس المال الأجنبي في عملية التنمية الاقتصادية خاصة بالنسبة للدول النامية التي تسعى إلى معالجة النقص المستمر في ادخاراتها المحلية والإيفاء بالتزاماتها المالية في خصم تفاعلاتها الاقتصادية الدولية.¹

و يمكن التعبير عن فجوة التمويل المحلي بالعلاقة التالية:

$$[\text{الادخار (S) - الاستثمار (I) }]$$

2. الزيادة في إنتاجية رأس المال

يبني قرار الاستثمار على أساس المقارنة بين معدل الربحية المتوقع وبين التكلفة المتحققة للمشروع المقترح، وعادة ما يعبر عن الإيرادات المستقبلية بالإنتاجية الحدية لرأس المال، فالعلاقة بين الإنتاجية الحدية لرأس المال والأموال المستثمرة طردية؛ فارتفاع الإنتاجية الحدية يعني ارتفاع المداخيل، وبالتالي التشجيع على الاستثمار، ومنه زيادة الأموال المستثمرة والعكس صحيح، وعليه فالتدفقات الرأسمالية تتأثر بدافع الربح،

¹ عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، عمان، دار المجذلاوي للنشر، 1999، ص 29.

فبافتراض ثبات العوامل الأخرى، فإن رأس المال ينجذب إلى الدول التي يرتفع فيها عائد الاستثمار نسبياً، وهذا ما نلاحظه بالنسبة لمختلف أنواع تدفقات الدولية لرأس المال وخاصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة.¹

3. وفرة عوامل الإنتاج والبنية التحتية

وتتمثل عوامل الإنتاج في المزايا الطبيعية التي تتوفر عليها الدولة من موقع جغرافي، ووفرة المواد الخام وعوامل الإنتاج لاسيما العمالة، فتوفر الموارد البشرية المؤهلة عامل مهم في تحديد وجهة رؤوس الأموال، حيث تستعمل الشركات العالمية تقنيات إنتاج عالية ومتطورة ذات قيمة مضافة عالية وبالتالي توفر عرض عمل منخفض التكلفة ويتأهيل ضعيف لا يعتبر عنصراً جذاباً للاستثمار.²

4. الزيادة المستقلة في دالة الطلب المحلية

تقود الزيادة الحاصلة في الطلب على النقود إلى جذب رأس المال الأجنبي بمختلف أشكاله وخاصة الاستثمارات المحفظية والأموال قصيرة الأجل، ومن الاقتصاديين الذين تناولوا هذا الموضوع بإسهاب الاقتصادي "ميلتون فريدمان"، فقد جاء في تحليله أن النقود يمكن اعتبارها أصلاً كباقي الأصول الأخرى سواء كانت أوراق مالية أو أصول حقيقية، وبذلك فالطلب على النقود شأنه شأن الطلب على أي سلعة يتوقف على القيود التي تفرضها الميزانية وعلى سعر النقود، فبالنسبة لقيود الميزانية (مستوى الدخل) تتحدد بمقدار الثروة الكلية التي تمتلكها الوحدات الاقتصادية، أما سعر النقود فيتحدد طبقاً لتكلفة الفرص البديلة، وعليه فزيادة الطلب على النقود تعد من الأسباب المؤدية للتدفقات الرأسمالية سواء كان الطلب عليها بشكلها السائل أو عن طريق طلبها في صورة أوراق مالية أو أصول حقيقية.³

¹ سامية مقعاش، تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وأثرها على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي دراسة حالة ماليزيا، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 16، جامعة باتنة، الجزائر، 2016، ص 164.

² زاهد محمد ديرري، إدارة الأعمال الدولية، دار الثقافة، الأردن 2011، ص 163.

³ أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، النقود والتوازن الاقتصادي، مصر، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 2000، ص

ثانياً: الأسباب الخارجية

وتنقسم بدورها إلى¹

1. الاختلاف بين أسعار الفائدة الدولية

تنتقل رؤوس الأموال من البلدان التي يتوفر فيها رأس مال فائض إلى البلدان التي تعاني شحا منه، فعادة ما ترتفع أسعار الفائدة في بلد العجز وتتنخفض في بلد الفائض وبالتالي تتدفق رؤوس الأموال إلى البلدان التي تتسم بارتفاع أسعار الفائدة، وقد استخدمت البلدان الرأسمالية الصناعية سعر الفائدة في إطار سياساتها الاقتصادية الكلية خلال فترة السبعينات من القرن الماضي وما بعدها، كوسيلة لجذب رؤوس الأموال، وهو ما أدى إلى ارتفاعات مستمرة في أسعار الفائدة منذ منتصف السبعينات حتى بلغت ذروتها في 1982، فكان ذلك عاملاً أساسياً في انفجار أزمة المديونية وكساد عالمي ملحوظ.

2. أسعار الأصول

يمكن استخدام الأسعار النسبية للأصول في تفسير أسباب التدفقات الدولية لرأس المال، خاصة في البلدان التي تضم أسواقاً مالية متقدمة، حيث يفترض وجود إحلال غير تام ما بين الأصول المحلية والأجنبية إضافة إلى وجود تدفقات غير تامة لرأس المال فيما بين البلدان.

3. بيانات ميزان المدفوعات

إن وجود عجز في ميزان مدفوعات البلد يعني وجود تدفق عكسي لموارده من النقد الأجنبي على هيئة رؤوس أموال قصيرة أو طويلة الأجل، وبالتالي يلجأ بلد العجز عادة إلى استقطاب رؤوس الأموال الدولية لغرض معالجة حالة العجز المذكورة، مقابل هذا يقوم بلد الفائض بإقراض دول العجز بعملية أشبه باستثمار ذلك الفائض في بلدان تكون بحاجة إليه.

¹ محفوظ جبار، سامية عمر عبدة، التدفقات الدولية لرؤوس الأموال وتأثيرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 48، 2016، ص 125.

4. تفادي المخاطر المختلفة

- **المخاطر السياسية:** إن دافع انتقال رؤوس الأموال للاستثمار بالخارج ليس رهنا بمدى تحقيق مردود عالٍ من الأرباح، وإنما من جانب آخر تدخل اعتبارات الاستقرار السياسي في تلك الدولة، ومدى إمكانية وجود الضمانات لرأس المال، فقد تتعرض رؤوس الأموال المحلية إلى خطر المصادرة من قبل السلطات العامة وهكذا يتم تحويلها أو إيداعها في البنوك الأجنبية.

- **المخاطر الاقتصادية:** يعد التضخم الداء الاقتصادي العصري الذي يسبب فقدان العملة لقوتها الشرائية مما يترتب عليه خسارة الجهة المستثمرة نسبة معينة من مردود استثمارها في الخارج، بالإضافة إلى مخاطر أخرى كارتفاع الاقتطاعات الضريبية، مما يدفع بأصحاب رؤوس الأموال إلى تحويلها إلى مناطق أخرى تفاديا للمعدلات الضريبية المرتفعة.

ولا تعد هذه العوامل الوحيدة المؤثرة في حركة رؤوس الأموال، إذ توجد عوامل اقتصادية أخرى تؤثر في حركتها، وإن لم تكن بمدى قوتها في جذب أو دفع أو خفض الكفاءة الحدية في رأس المال، ومن هذه العوامل الاقتصادية الدافعة أو الساحبة للحركة من جهة نشاط الصناعة، وراج التجارة، قوة النقد، كثرة فرص الاستغلال في دول متقدمة أو نامية تتوفر فيها الموارد ثم بالمقابل وجود الاضطراب النقدي، العجز المالي، توسع البطالة وانتشار الأزمات، وغير ذلك من العوامل التي تظهر لتتيح للدافع الأساسي أن يبرز دوره في تشجيع المستثمرين على عرض رؤوس الأموال وطلبها لإعادة توظيف الأرباح والموارد الجديدة واستثمارها في مجالات ودول جديدة.

المبحث الثاني : مصادر التدفقات الأجنبية لرؤوس الأموال الأجنبية

تنقسم مصادر التدفقات الأجنبية لرؤوس الأموال الأجنبية حسب الجهات الدائنة إلى مصادر خاصة و مصادر رسمية.

المطلب الأول: المصادر الرسمية

تعتبر المصادر الرسمية من بين التدفقات التي تتم بقرار من السلطة النقدية في الدولة المقرضة، وتصدر هذه التدفقات عن إدارة السلطة لموارد الدولة المالية لتحقيق أهداف محددة، وتأخذ هذه التدفقات الرسمية عادة شكل المنح وتحويلات المهاجرين.

أولاً: المساعدات أو المنح

تعتبر المنح والمعونات الاقتصادية أحد أهم مصادر التمويل الأجنبية للدول الفقيرة، حيث تستخدم هذه المعونات للحد من الفقر وزيادة الدخل والاستهلاك، وتمويل البرامج الزراعية والتنمية الريفية وتزويد الدول النامية بالخدمات العامة الأساسية وتمويل الواردات المطلوبة في الأجل القصير، كما تساعد في عملية التنمية طويلة الأجل عن طريق تمويل البنية الأساسية والاستثمارات الرأسمالية وبناء المؤسسات.¹

1. تعريف المنح

هي تمويل مالي برأس مال أو سلع أو خدمات إلى بلد آخر لا يقابله التزام حالي أو مستقبلي بإجراء تحويل مماثل من البلد المتلقي للمنحة إلى البلد المانح.²

2. أنواعها

وتنقسم إلى مساعدات ثنائية ومساعدات متعددة الأطراف:³

أ. **المساعدات الثنائية:** وتكون من دولة مانحة إلى دولة متلقية (الدول السائرة في طريق النمو غير النفطية عادة) في شكل اتفاقية ثنائية، تتضمن قروض ميسرة ومنح ومساعدات مالية وفنية، ويعاب على هذا النوع من المساعدات ارتباطها بالاعتبارات السياسية والعسكرية.

ب. **المساعدات متعددة الأطراف:** تتمثل في قيام مؤسسات متعددة الأطراف إقليمية وعالمية بتقديم مساعدات وقروض ميسرة للدول السائرة في طريق النمو، ومن أهم هذه المؤسسات المانحة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، كما تتميز المؤسسات متعددة الأطراف بقدرة أكبر من الحكومات في تحليل البيئة الاستثمارية للدول المتلقية ومن ثم توجيه المساعدات، وتأخذ هذه المساعدات شكل مساعدات رأسمالية ومساعدات فنية.

¹ زينب عباس زعزوع، دور المنح و المساعدات الأجنبية في التطوير التنظيمي، النهضة، المجلد 13، العدد 2، جامعة القاهرة، مصر، 2012، ص 13.

² فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة 1، الأردن 2004، ص 238.

³ سالم رشدي سيد، إدارة التمويل الدولي، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن 2015، ص 107-108.

ثانيا: تحويلات المهاجرين

تعتبر تحويلات المهاجرين من بين أحد أهم التدفقات المالية على المستوى الدولي، حيث تعد مصدرا هاما من مصادر التمويل الخارجي بالنسبة للدول النامية.¹

1. تعريف تحويلات المهاجرين

يقصد بتحويلات المهاجرين تلك المدخرات التي يحولها العمال المهاجرون من دول المهجر إلى دول الهجرة بصورة نقدية أو عينية، وقد تكون هذه المدخرات بالعملة المحلية لدول الهجرة أو بالعملة الأجنبية، كما أن تحويلها قد يتم من خلال قنوات التحويل الرسمية والغير رسمية.

2. أهمية التحويلات المالية للمهاجرين

تشير الدراسات الهادفة إلى التعرف على الآثار الاقتصادية للتحويلات على الدول المتلقية لها إلى أن هذه الآثار عديدة ومتنوعة، منها أن هذه التحويلات من شأنها التخفيف من حدة الفقر في هذه الدول، كما تؤدي إلى تحسين مستويات التعليم والصحة، و تعمل على تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية لهذه البلدان كتحسين معدلات الاستهلاك والادخار، و التأثير على سعر الفائدة، وأيضا على سعر تبادل العملة الوطنية مع العملات الأجنبية.

المطلب الثاني: المصادر الخاصة

وهي عبارة عن التدفقات التي تخرج من الدولة المقرضة بقرارات خاصة وتنقسم إلى ثلاثة أنواع وهي: الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار الأجنبي غير المباشر، والقروض الأجنبية.

أولا: الاستثمار الأجنبي المباشر

1. تعريف: يعرف صندوق النقد الدولي (Fund Monetary International) FMI الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا لدليل إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات الصادر سنة 2007 الطبعة السادسة و التي جاءت

¹ بزارية امحمد، آيت سي معمر نوال، المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية، العدد 7، 2017، ص 269.

موافقة لنفس التعريف الوارد في الطبعة الخامسة لسنة 1993 " على أنه ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر".¹

ويعرفه "Bertrand Raymond" على كونه "مساهمة استثمار رأس مال مؤسسة في مؤسسة أخرى وذلك بإنشاء فرع في الخارج أو الرفع من رأس مال هذه الأخيرة أو استرجاع مؤسسة أجنبية أو تكوين مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجنب، فهو وسيلة لتحويل الموارد ورؤوس الأموال من دولة إلى دولة أخرى خاصة خلال إنشاء المؤسسة".²

2. مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر النوع الأكثر تفضيلاً من طرف الدول سواء المتقدمة منها و النامية في السنوات الأخيرة نظراً لما له من مميزات تؤكد على فوائده المتعددة، و يمكن إجمال هذه المزايا فيما يلي:

أ. الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج، فهو بالضرورة استغلال أمثل لما يستعمله من موارد، حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله و خبراته في الدول المتلقية، إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع و كافة بدائله التكتيكية و الفنية المتاحة.³

ب. يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لخلق مناصب الشغل وكذا توسيع نطاق السوق المحلية ومن جهة أخرى يساهم في نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف، إضافة إلى أنه يدعم مبادلات التجارة الخارجية، و يتصف الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغير، حيث يتميز بتحركاته وراء الربح و الفائدة وبذلك فهو ينتقل إلى الأماكن التي توفر له أعلى الأرباح، أين توجد التسهيلات والإعفاءات و اليد العاملة الرخيصة.⁴

¹ IMF، "Balance of Payments and International Investment Position Manual"، Sixth Edition، 2009، P 101.

² Raymond Bertrand، "Economie financière internationale"، Edition PUF، Paris، 1971، p49.

³ دراز حامد عبد المجيد، السياسات المالية، دار الجامعية، الإسكندرية، 2002-2003، ص 214.

⁴ ماجد أحمد عبد الله، إدارة الاستثمار، دار أسامة، الطبعة الأولى، عمان، 2011، ص 102.

ج. يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في عمليات التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الوفورات الاقتصادية و المنافع الاجتماعية التي تحقق نتيجة لتواجهه.¹

ثانياً: الاستثمار الأجنبي غير المباشر (المحفطي)

1. **تعريف:** تعرف الأونكتاد الاستثمار المحفطي بأنه تلك المشاركة في توظيفات استثمارية خارجية من دون أن يكون للمستثمر الحق في إدارة موجودات الشركة المستثمر فيها ومن دون أن يكون له الحق في الرقابة والسيطرة في إدارة المشروع، وتكون الدوافع الرئيسية للمستثمرين في محافظ الأوراق المالية الحصول على الأرباح من خلال الاستفادة من فروقات الأسعار وكذلك تقليل المخاطرة من خلال تنويع المحافظ الاستثمارية وعادة ما تقوم الأسواق المالية بالوساطة في عمليات ذلك الاستثمار.²

2. مزايا و خصائص الاستثمار المحفطي³

- أ. سهولة الدخول والخروج إلى الدول المضيفة والأسواق المستهدفة.
- ب. يعمل على زيادة سيولة وعمق أسواق الأوراق المالية.
- ج. صعوبة تحكم الأسواق المالية المضيفة في هذه الاستثمارات وضبطها حيث قد تتسحب بصورة مفاجئة نتيجة عوامل عدة.
- د. ينحصر هذا الاستثمار في المبادلة والمتاجرة بالأوراق المالية الدولية أو الأوراق المسجلة في أسواق مالية أجنبية بالنسبة للمستثمر.
- هـ. الهدف الرئيسي له تحقيق أرباح وعوائد أكثر من العوائد في السوق المحلي مع تخفيض المخاطرة من خلال هذا التنويع.

¹ هيل عجمي جميل، الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية، الحجم والاتجاه والمستقبل، دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، العدد 32، 1999، ص 9.

² حسين كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن 2011، ص 111.

³ عاطف علاونة، الاستثمار في أسواق رأس المال ودوره في جذب الاستثمارات الأجنبية، دمشق، 2008، ص 2-3.

ثالثا: القروض الأجنبية (الخارجية)

1. تعريف: القروض الخارجية هي عبارة عن اتفاق بين الحكومة أو إحدى مؤسساتها مع مصدر خارجي للحصول على موارد مالية أو حقيقية مع الالتزام بإعادة تسديد تلك الموارد والمبالغ المستحقة عليها (فوائد) خلال فترات زمنية قادمة يتفق عليها عند عقد القرض، وقد يكون المصدر الخارجي منظمة أو حكومة أو بنك.

و تنقسم القروض من حيث الفترة الزمنية إلى قصيرة الأجل أو طويلة الأجل، و حسب مصدرها إلى خاصة أو رسمية، الخاصة تقدم من طرف الأفراد أو المؤسسات الخاصة مثل البنوك التجارية في الدول، أما الرسمية فتقدمها مؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، أو مؤسسات إقليمية مثل بنك التنمية الإفريقية، صندوق النقد العربي.¹

2. أهمية القروض الخارجية

تعتبر هذه القروض موجهة بالدرجة الأولى إلى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، من خلال القيام بمشاريع استثمارية، ودعم المؤسسات والشركات المحلية بالتمويل اللازم، وكل ذلك ينصب في زيادة الناتج المحلي الخام و بالتالي ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، وقد أكد " H.B shenery " أن العديد من الدول النامية قد استطاعت بالفعل الاستفادة من القروض الخارجية و تحقيق معدلات نمو مرتفعة في ناتجها الوطني، كما استطاعت أن تصل إلى مرحلة الاعتماد على الموارد الذاتية دون الحاجة إلى المزيد من التمويل الخارجي.²

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية و السياسات المتبعة للتحكم فيها

تحظى العديد من البلدان بتدفقات واسعة من رؤوس الأموال الأجنبية، وتعود هذه التدفقات إما بالنفع أو بالضرر على الدول التي تشارك مباشرة في هذه المعاملات وعلى الاقتصاد العالمي ككل، كما أن هذه التدفقات حظيت باهتمام كبير من قبل الباحثين الاقتصاديين نظرا لآثارها المحتملة على الاستقرار الاقتصادي الوطني ودرجة منافسة الصادرات، و بالتالي مدى القدرة على مواجهة الظروف الخارجية، وهو الأمر الذي جعل الخبراء الاقتصاديين يسعون إلى وضع سياسات لمواجهة الآثار السلبية لهذه التدفقات.

¹ زينب حسين عوض الله، الإقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص 24-246.

² Hollis B.shenery and Alan strout، Foreign Assistance and Economic Development، the american economic review، USA، september 1966، p 73-74.

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية

لقد اختلفت آراء الاقتصاديين حول الآثار الاقتصادية لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، ما بين الآثار الإيجابية والسلبية، وفيما يلي سنتطرق إلى عرض هذه الآثار الاقتصادية.

أولاً: الآثار الإيجابية¹

تعتبر تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية من بين أهم العوامل التي تؤثر إيجاباً على اقتصاد البلد، و سنذكر أهم هذه الآثار في ما يلي :

1. زيادة الناتج المحلي وتحفيز النمو: يعد من أهم الآثار الإيجابية لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية حيث أن لها أثراً إيجابياً على النمو الاقتصادي من خلال عدة قنوات، أثر ذلك على الاستثمار المحلي ثم الناتج، أو أثر ذلك على نقل التكنولوجيا وتجديد الهياكل وتدريب الموارد البشرية وأثر ذلك على إنتاجية العامل وعلى النمو الاقتصادي.

2. زيادة معدل التكوين الرأسمالي: حيث أن معظم الدول النامية تعاني من نقص رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك بسبب انخفاض دخلها الوطني وانخفاض الادخار، مما يضطرها إلى تعويض هذا النقص باللجوء إلى القروض الخارجية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية مع الاعتماد على المنح والمساعدات الرسمية الخارجية.

3. تمهيد الاستهلاك وزيادة الاستثمار: يتم تمهيد الاستهلاك من قبل المستهلكين من خلال تخطيط استهلاكهم، لأكثر من فترة وتمكنهم من توزيع الموارد بين الفترات إضافة إلى الاقتراض وقت الشدة والإقراض وقت الرفاهة، كما تمثل رؤوس الأموال الأجنبية عاملاً مهماً للادخار المحلي الذي عادة ما يكون غير كافي لتمويل المشاريع الاستثمارية في الدول النامية، إضافة إلى تحسين إنتاجية الاستثمار من خلال تحويل الموارد المالية إلى المشاريع الأكثر ربحية.

4. تحسين ميزان المدفوعات: تؤثر رؤوس الأموال الأجنبية بشكل بارز على توازن واستقرار ميزان المدفوعات خاصة في البلدان النامية. فحساب رأس المال الذي يشمل معظم أنواع التدفقات الرأسمالية يعد أحد أهم مكونات

¹ أحمد طلفاح، التدفقات المالية الدولية، برامج التدريب عن بعد، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، بحوث جسر التنمية، ص 5.

ميزان المدفوعات، حيث يتم تغطية العجز في الميزان الجاري عن طريق فائض في حساب رأس المال. فالعجز في ميزان المدفوعات لا يمكن تجاوزه إلا برفع الادخار المحلي أو اللجوء إلى رأس المال الأجنبي.

5. تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وسد الفجوات: يرى الاقتصاديون أن تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية تساهم في سد الفجوات الادخارية لتمويل الاستثمارات اللازمة، وسد فجوات النقد الأجنبي للاستيراد، وسد الفجوة بين الإيرادات العامة و النفقات العامة عن طريق حصيلة الضرائب.

ثانيا: الآثار السلبية

إضافة إلى الجانب الايجابي لتدفقات رؤوس الأموال هناك جانب سلبي يتمثل في زعزعة الاستقرار الاقتصادي، بالإضافة إلى مجموعة من الآثار السلبية الأخرى التي يمكن إيجازها في ما يلي:¹

1. مدفوعات خدمة الاستثمارات الأجنبية:

تشكل هذه المدفوعات عبئا كبيرا على الدول النامية التي تستضيف هذه الاستثمارات وبصفة عامة تتمثل مدفوعات خدمة الاستثمارات الأجنبية فيما يلي:

أ- **مدفوعات خدمة نقل التكنولوجيا:** أظهرت إحدى الدراسات أن البلدان النامية تتحمل أعباء كبيرة نتيجة خدمة نقل التكنولوجيا؛ إذ بينت الدراسة التي شملت دولة نامية أن ما دفعته هذه الدول خلال السنوات الأخيرة من ستينيات القرن الماضي وصل إلى 825 مليون دولار، وهو ما يمثل 41 % من إجمالي ناتجها المحلي و5 % من إجمالي صادراتها.

ب- **الأرباح المحولة إلى الخارج:** تدفق خلال الفترة (1978-1980) إلى البلدان النامية استثمارات تقدر بحوالي 06 مليار دولار، أسفرت عن تدفق أرباح ورسوم و فوائد إلى البلدان المتقدمة قدرها 13 مليار دولار.

2. الآثار على التضخم:

كون أن زيادة التراكم الرأسمالي يؤدي إلى توسع القاعدة النقدية للبلد المستورد لرأس المال، ومن ثمة ارتفاع الضغوط التضخمية. كما أن التحويلات المالية للمهاجرين هي الأخرى لها تأثير على زيادة الكتلة النقدية

¹نزیه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، 2007، ص 02.

المتداولة وهذا في حالة تحويل تلك التحويلات عبر القنوات غير الرسمية مما يصعب على الحكومة معرفة حجم الكتلة النقدية المتواجدة في الاقتصاد.

3. ضياع بعض الموارد المالية على الدول النامية:

حيث قدر صندوق النقد الدولي أن حوالي 10% من إيرادات الموازنة الكلية للدول المستضيفة للاستثمارات الأجنبية يمكن أن تقل بسبب منح المزايا الضريبية.

4. السيطرة على اقتصاديات الدول:

ويحدث هذا خاصة في حالة التدفق الضخم للاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تمتلك من القدرات المالية والتنظيمية ما يمكنها من السيطرة على اقتصاد بلد ما، خاصة الدول النامية من خلال إخضاعها لشروطها ومصالحها وأهدافها، كما أن القروض الأجنبية هي الأخرى يسفر عدم التحكم فيها وتوجيهها لتحقيق التنمية الاقتصادية أن تتحول إلى ديون تتجاوز فترة سدادها، ومن ثمة يصبح الاقتصاد في حالة عجز، مما يؤدي إلى سيطرة سياسية على اقتصاد البلد ولو من جانب معين كالاستيراد.

5. غسيل الأموال:¹

فعبير إلغاء الرقابة على الصرف وحرية دخول وخروج الأموال عبر الحدود الوطنية دون معرفة من جانب السلطات، انفتحت قنوات إضافية لغسيل الأموال القذرة وهي محاولة لإخفاء المصدر الغير شرعي للأموال القذرة و إكسابها صفة الشرعية من خلال توظيفها في استثمارات داخل بلد ما.

6. أزمة السيولة:

إن من بين الأنواع المختلفة لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة، القروض قصيرة الأجل وهي الأكثر عرضة للسحب خلال أوقات الأزمات أو تكون تكاليف الانسحاب في حدها الأدنى بالنسبة للمقرضين الذين يقدمون ديون قصيرة الأجل، وقد عانت دولاً كثيرة من حدوث تحولات عكسية كبيرة في حركة تدفق رؤوس الأموال قصيرة الأجل، ما عجل بحدوث أزمات خارجية شديدة في السيولة.

¹ فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 13-14.

7. زيادة الاستهلاك :

إن زيادة تدفق الأموال الأجنبية خاصة التحويلات المالية للمهاجرين تزيد في الاستهلاك بصفة عامة، كما أن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة تساهم في نشر أنماط استهلاكية غير ملائمة ولا تتناسب مع احتياجات المجتمع وأفراده وهذا يؤدي إلى ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك وانخفاض الميل الحدي للادخار وما يترتب عليه من التأثير على التنمية في هذه الدول.

8. التركيز الجغرافي للتدفقات المالية:

تتحرك رؤوس الأموال الأجنبية مع الدورة الاقتصادية ومن ثم يصعب الحصول على الأموال وقت الشدة، إضافة إلى الحصة الغير المتكافئة للدول النامية، و أن تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر تتركز في قطاعات ومناطق دون أخرى.

المطلب الثاني : سياسات مواجهة مخاطر تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية

لقد أدت الآثار السلبية لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية للدول النامية إلى اتخاذ جملة من التدابير والإجراءات لمواجهة هذه الآثار، و يتم ذلك بالاعتماد على مجموعة من السياسات، وتختلف السياسة المتبعة تبعاً للظروف والأسباب لهذه التدفقات حسب كل دولة.

أولاً: سياسة التعقيم

ويقصد بها التأثير على سوق العملة بدون التغيير في السياسة النقدية المحلية، حيث يتدخل البنك المركزي من خلال بيع أو شراء أصول مالية بالعملة الأجنبية مقابل أصول بالعملة المحلية بغرض عدم المساس بالأساس النقدي، والهدف من ذلك هو الحد من الأثر التضخمي للتدفقات وأثرها على هذه الأخيرة، وتعتبر سياسة التعقيم خط دفاع أول ضد الآثار غير المرغوبة لزيادة تدفقات رؤوس الأموال، وهو يحول دون زيادة العجز في الحساب الجاري بينما يؤدي إلى زيادة الاحتياطات الرسمية.¹

¹ سوزان سكدالر، الزيادة الكبيرة في تدفقات رؤوس الأموال: أهي نعمة أم نقمة؟، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 31، العدد 1، مارس 1994، ص 21.

ثانياً: سياسات الرقابة على سعر الصرف

ويقصد بها تدخل السلطات النقدية في مجال الصرف الأجنبي سواء بتحديد سعر الصرف محدد للعملة الوطنية أو الكميات المسموح بتحويلها، اعتمدت الكثير من الدول المتلقية لحجم كبير من رؤوس الأموال على سياسة سعر الصرف الثابت أو قاعدة ثابتة لسعر الصرف، ولكن أدت هذه السياسة مع زيادة تدفقات رؤوس الأموال إلى ارتفاع معدلات الصرف الحقيقية في كثير من هذه الدول، مما أدى إلى آثار تضخمية وعجز الحساب الجاري ومن ثم فقدان الميزة التنافسية للاقتصاد، وللدول من مخاطر الصرف المرن فقد اتبعت بعض الدول نظاماً وسطاً لسعر الصرف وهي التي تخضع لنظام التعويم المدار أو للمدى المتغير لسعر الصرف، بمعنى أن يتم تحديد مدى معين لسعر الصرف على أن تقوم الدولة بتغييره كلما استدعت الحاجة.¹

ثالثاً: سياسة مالية صارمة (انكماشية)

يعد تقييد السياسة المالية من الوسائل الهامة لاحتواء الأثر التضخمي و تفادي ارتفاع معدل الصرف الحقيقي، الناتجة عن زيادة تدفقات رؤوس الأموال إلى كثير من الدول النامية، وذلك عن طريق خفض الإنفاق الحكومي، خاصة على السلع الغير قابلة للتجارة، مما يؤدي إلى خفض الطلب المباشر على هذه السلع، وبالتالي انخفاض أسعارها مما يكون له أثر على خفض الأثر التضخمي. و قد حققت السياسة المالية الانكماشية نجاحاً ملحوظاً و فعالية في مواجهة ارتفاع سعر الصرف الحقيقي في الدول التي طبقتها، ومنها الأرجنتين، اندونيسيا، كوريا، ماليزيا، المكسيك، الفلبين وتايلندا. و لكن رغم ذلك فإن تطبيق سياسة التقييد المالي لم تلقى قبولا في كثير من الدول النامية لمواجهة الآثار السلبية لزيادة تدفقات رؤوس الأموال، ويرجع السبب في ذلك إلى الحاجة التي ظهرت في بعض الدول للاستثمار في البنية الأساسية لاستيعاب قدر أكبر من الاستثمارات الأجنبية، بما أن قرارات السياسة المالية تتخذ بناء على اعتبارات متوسطة و طويلة الأجل، يصعب تغييرها استجابة لتقلبات قصيرة الأجل في أسواق رأس المال.²

¹ أماني عبد العزيز فاخر، أثر تدفقات رؤوس الأموال على معدل الصرف في الدول النامية (دراسة مقارنة)، رسالة دكتوراه في اقتصاديات التجارة الخارجية، جامعة حلوان، مصر، 2002، ص 62.

² حريري عبد الغني، آثار تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية و سياسات مواجهة مخاطرها، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الثامن، 2019، ص 58.

رابعاً: سياسة الرقابة على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية

تفرض الدول قيوداً على تدفقات رؤوس الأموال لتفادي الآثار السلبية لها، وتتخذ هذه القيود على أنها الإجراءات الاقتصادية التي تؤثر على سلوك الفاعلين الاقتصاديين للحد من انتقالات رؤوس الأموال بين الدول من خلال وضع القيود على بعض أو كل أنواع المعاملات الرأسمالية التي يتضمنها ميزان المدفوعات، بغرض المساعدة على تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، ومن أهم أشكال الرقابة على رؤوس الأموال، الرقابة على الصرف الأجنبي، ضريبة توبين على تدفقات رؤوس الأموال وكذا القيود الكمية على المعاملات الرأسمالية والتي تشمل أوجه عدة أهمها ظوابط على أسواق رأس المال و البنوك، و الاستثمارات المباشرة و العمليات العقارية.¹

¹ حريري عبد الغني، آثار تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية و سياسات مواجهة مخاطرها، مرجع سبق ذكره، ص 58-59.

خلاصة الفصل :

من خلال ما تم عرضه سابقا و تطرقنا لموضوع تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، تبين لنا أن هذه الأخيرة هي عبارة عن انتقال رؤوس الأموال بين الدول بغرض الحصول على عائد أو تملك أصول و عقارات و سندات و أسهم، و تعود حركة رؤوس الأموال الدولية لعدة أسباب داخلية منها و خارجية من بينها الزيادة في إنتاجية رأس المال بالإضافة إلى وفرة العوامل الإنتاجية، و تنقسم مصادر تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى مصادر رسمية منها تحويلات المهاجرين التي تعتبر من بين أهم التدفقات المالية على المستوى الدولي في الآونة الأخيرة، و مصادر خاصة من أهمها الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار المحفظي لما لهم من مزايا تخدم الأهداف المنشودة، إن حركة رؤوس الأموال الأجنبية تعد من بين أهم العوامل التي تؤثر على اقتصاد الدول، حيث أن لها آثار إيجابية منها تحفيز النمو للبلد و تحسين ميزان المدفوعات، كما أن لها آثار أخرى سلبية مثل التضخم و السيطرة على اقتصاديات الدول، و هذا الأمر الذي جعل العديد من الدول إلى تبني إجراءات و سياسات تساعد على التحكم في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

الفصل الثاني: مفاهيم أساسية في النمو الاقتصادي

تمهيد

لقد حظي النمو الاقتصادي باهتمام كبير لدى معظم الباحثين الاقتصاديين خلال الآونة الأخيرة، وهذا راجع لمدى أهميته وارتباطه بعدد من الوظائف الأساسية في الاقتصاد، حيث أنه يعبر عن الأداء الاقتصادي ويعكس حقيقة الوضعية الاقتصادية للبلد ويبين مدى رفاهية أفراد المجتمع. تسعى الحكومة الجزائرية إلى تحقيق النمو الاقتصادي كونه يمثل العامل الأساسي في قياس رقي وتقدم الأمم والمجتمعات، وأصبح ينظر إليه على أنه معيار يعبر على نجاح أو فشل السياسة الاقتصادية المتبعة. وقد قامت الجزائر بانتهاج مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية بهدف تحقيق نتائج إيجابية عالية ومستمرة من النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي من بين أهم المؤشرات الاقتصادية، فهو ظاهرة حديثة نسبياً مما أدى إلى صعوبة تحديد معنى له، سواء من حيث المدى الزمني أو من حيث خضوعه للتغيرات الفنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة، وهذا راجع لكونه يخضع لعوامل ومتغيرات في غاية التعقيد.

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي وطريقة حسابه

أولاً: تعريف النمو الاقتصادي

يعرف النمو الاقتصادي بأنه تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن، ويقاس معدل النمو الاقتصادي بمعدل النمو في الناتج أو الدخل القومي الحقيقي أو معدل النمو في الدخل الفردي الحقيقي، ويتضمن التعريف السابق ثلاثة نقاط أساسية تمثل عناصر النمو الاقتصادي:¹

- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل.

- أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية.

- أن تكون الزيادة مستمرة وليست عابرة.

يمثل النمو الاقتصادي بصفة عامة الزيادة المستمرة والمنتظمة نسبياً في الناتج الوطني الإجمالي مما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، ولكن تعريف النمو لم يتوقف عند هذا الحد بل تعددت التعاريف التي طرحها الكتاب الاقتصاديون إلا أن معظمها يصب في معنى واحد وفيما يلي بعض التعاريف للنمو الاقتصادي:

¹ سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبدة، قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2014، ص 79-80.

"النمو الإقتصادي هو الزيادة في الدخل الوطني الحقيقي في المدى الطويل أي باستبعاد التغير في القيمة والتقلبات الدورية في الدخل الوطني وكثير ما يتخذ معيار النمو الإقتصادي كالزيادة في الدخل الوطني منسوبة إلى الزيادة في عدد السكان أي الزيادة في متوسط الدخل الحقيقي".¹

هناك العديد من التعاريف الخاصة بالنمو الإقتصادي عرضها الباحثون والعلماء والمنظمات والهيئات الدولية والحكومية نذكر منها:

يعرف **Jacques Lecaillon** النمو الإقتصادي بمقدار التوسع أو الزيادة في الإنتاج المحلي في المدى الطويل.²

يعرف الإقتصادي **F.Perroux** النمو الإقتصادي على أنه يعبر عن مقدار الزيادة المستمرة خلال فترة أو عدة فترات طويلة الأجل لمؤشر الإنتاج بالكمية أو بالحجم، أما على المدى القصير يستخدم الإقتصاديون مصطلح التوسع المتناقض لمصطلح الركود أو الجمود.³

يعرف الإقتصادي **S.Kuznets** النمو الإقتصادي في كتابه النمو والهيكل الإقتصادي بأنه ظاهرة كمية، وبالتالي يعرف النمو على أنه الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الإقتصادية، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والأيدولوجية التي يحتاج الأمر إليه.⁴

وعليه يمكن استنتاج بأن النمو الإقتصادي هو حدوث زيادة مستمرة على المدى البعيد في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

¹ عطية عبد الواحد و آخرون، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الإقتصادية، التوزيع العادل للدخل، الطبعة الأولى دار النهضة العربية ، القاهرة، 1993، ص، 218.

² Jacques lecaillon، **la croissance économique**، Edition cujas، paris، 1972، p 10.

³ Lawrence Schembri، **Les taux de change flottants: une nouvelle**، analyse، revue de la banque du Canada، Automne، p 38.

⁴ ميشيل تودارو، التنمية الإقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد، دار المريخ للنشر، الرياض السعودية، 2006، ص 176.

ثانيا: طريقة حساب النمو الإقتصادي

- معدل النمو الإقتصادي: و يتم حسابه وفق المعادلة التالية:

$$TCt=(PIB t-PIB t-1) \div (PIB t-1)$$

وهذا المعدل يمكن أن يكون حقيقي أو اسمي، و ذلك حسب قيمة الناتج المحلي الإجمالي المستعمل.

ويمكن كتابة علاقة معدل النمو الإقتصادي الاسمي بمعدل النمو الإقتصادي الحقيقي كما يلي:

$$\text{معدل النمو الإقتصادي الحقيقي} = \text{معدل النمو الإقتصادي الاسمي} - \text{معدل التضخم}$$

المطلب الثاني: أنواع النمو الإقتصادي

يتخذ النمو الإقتصادي شكلين، النمو المكثف والنمو الشامل.¹

أولاً: النمو الشامل (التوسعي):

يقوم النمو التوسعي على نمو العوامل التقليدية، وهو يعني زيادة كميات عوامل الإنتاج، بمعنى أن النمو يسمى نموا توسعيا لما يزيد الناتج الحقيقي تناسبيا مع استعمال عوامل الإنتاج بدون مجهود حقيقي في إنتاجية عوامل الإنتاج، ويتحقق هذا النوع عندما ينمو إنتاج دولة ما مقاسا بالناتج الوطني الحقيقي، بمعنى أن الدولة قد تحقق نموا اقتصاديا موسعا حتى ولو لم يرتفع نصيب الفرد من الناتج الوطني.

ثانيا: النمو المكثف

يقوم النمو المكثف على نمو الإنتاجية أي زيادة الإنتاجية (تنظيم أفضل للعمل)، وبمعنى آخر إن التحسن الدائم لإنتاجية عوامل الإنتاج سيسمح بتحقيق نمو مكثف، في هذه الحالة يؤدي التقدم التقني دورا هاما، ويمكن أن يكون التقدم التقني فعل خارجي للاقتصاد أو نتيجة للنشاط الإقتصادي نفسه مثلا الارتباط ما بين نفقات البحث والتطوير، الابتكار وزيادة الإنتاجية، وعليه فالنمو المكثف هو نتيجة

¹ جيمس جوارتيني، ريجار داستروب، الإقتصاد الكلي "الإختيار العام والخاص"، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999، ص 581.

التحسين في فعالية التنظيم والتنسيق الإنتاجي، معنى ذلك أرباح الإنتاجية بدون أن يكون هناك إجبار في زيادة كميات عوامل الإنتاج المستعملة، ويمكن أن يتحقق هذا النوع من النمو من خلال تنمية السلع والخدمات المتاحة للفرد، وعليه فإن نصيب الفرد من الناتج الوطني هو معيار النمو المكثف.

المبحث الثاني: مؤشرات قياس النمو الإقتصادي و نظرياته

لقد حازت قضية النمو الإقتصادي على اهتمام الباحثين في المجال الإقتصادي لفترة طويلة في العقود الماضية، ويشكل النمو وما يرتبط به من عوامل محددة المحور الرئيسي لنماذج وسياسات النظرية الإقتصادية الكلية، بل ولصانعي القرار في مختلف بلدان العالم. وسنهدف في هذا الجزء من البحث إلى عرض النظريات المختلفة في الفكر الإقتصادي بالإضافة إلى أهم مؤشرات النمو الإقتصادي.

المطلب الأول: مؤشرات قياس النمو الإقتصادي

بالرغم من وجود العديد من المؤشرات التي يتم استعمالها لقياس معدل النمو الإقتصادي في بلد ما، إلا أنه سيتم التركيز على المؤشرات الأكثر استعمالا وانتشارا في قياس النمو.¹

أولا: الناتج الوطني الخام

يعرف الناتج الوطني الخام لدولة ما بأنه مجموع الناتج الجاري من السلع والخدمات النهائية مقومة بأسعار السوق خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، ويمكن حساب الناتج الوطني الخام بإحدى الطريقتين: الأولى هي طريقة المنتجات النهائية، والثانية هي طريقة القيمة المضافة تأخذ الطريقة الأولى في حسابها السلع والخدمات النهائية فقط ويتم استبعاد السلع والخدمات الوسيطة، أما الطريقة الثانية فتأخذ في حسابها الزيادة التي يضيفها كل قطاع خلال العملية الإنتاجية على قيمة المدخلات التي يستلمها من القطاعات الأخرى، ثم تجمع هذه الزيادات لكل قطاعات الإقتصاد الوطني، ومعنى ذلك أن القيمة المضافة عبارة عن الفرق بين إجمالي الإنتاج وتكلفة المنتجات النهائية خلال كل مرحلة من مراحل الإنتاج.

¹ سهيلة عريوة، مؤشرات قياس النمو المستدام والتنمية الإقتصادية المستدامة (دراسة تطبيقية على الإقتصاد الجزائري)، مذكرة ماجستير، إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010-2011 ص 64-65.

ثانياً: الناتج الداخلي الخام

يعتبر قياس وتتبع تغيرات الناتج الداخلي الخام المؤشر الرئيسي لقياس النشاط الاقتصادي في أي بلد فعندما نقول أن معدل نمو الاقتصاد في بلد ما بلغ نسبة مئوية معينة فإننا نقيس التطور الحقيقي السنوي للناتج الداخلي الخام في هذا البلد، ويمثل الناتج الداخلي الخام المحطة النهائية للعملية الإنتاجية للوحدات الإنتاجية المنشأة داخل الوطن، فمع نهاية الحرب العالمية الثانية شملت قائمة المنتجات التي يتم احتسابها ضمن الناتج الداخلي الخام السلع المادية وبصورة أقل الخدمات التي يمكن تسويقها فقط ولم يتم إدراج الخدمات غير المسوقة (الخدمات المقدمة من طرف الإدارات العمومية) في احتساب الناتج الداخلي الخام إلا في سنة 1976.

ويمكن حسابه وفقاً لواحدة من الطرق الثلاثة:

- مجموع الاستخدامات النهائية من السلع والخدمات من طرف الأعوان الاقتصاديين المقيمين بالدولة بالإضافة إلى الصادرات و طرح الواردات من السلع و الخدمات.

$$[\text{الإنتاج الداخلي الخام} = \text{السلع و الخدمات المستهلكة} + \text{الصادرات} - \text{الواردات}]$$

- مجموع الأجور التي يتقاضاها الموظفون والعمال، الفوائض من عمليات التصدير والضرائب ذات العلاقة بالتصدير والاستيراد.

- مجموع القيم المضافة الصافية لمختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية، وتسمح هذه الطريقة بتقادي الحساب المزدوج للسلع التي يمكن اعتبارها سلع للاستهلاك النهائي والاستهلاك الوسيط في نفس الوقت لأنها تعتبر بأن إنتاج السلع والخدمات الموجهة للاستهلاك النهائي تستوجب استخدام السلع الوسيطة، وبالتالي فإن الفرق بين ثمن البيع وقيمة السلع الوسيطة المستخدمة في الإنتاج تعبر عن القيمة المضافة، ومن هنا فإن الناتج الداخلي الخام هو مجموع القيم المضافة لجميع الأنشطة الاقتصادية.

ثالثا: الدخل الوطني

يمكن تعريف الدخل الوطني لدولة ما على أنه مجموع الدخول التي تحصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج مقابل مساهمتهم بخدمات هذه العناصر في العملية الإنتاجية، خلال فترة زمنية معينة.¹ من هذا التعريف نلاحظ أن:

- الدخل الوطني تيار من المدفوعات أو العوائد يتدفق خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة، يقابل تكلفة إنتاج تيار السلع والخدمات المنتجة خلال هذه الفترة، وما تجدر الإشارة إليه أن الدخل الوطني لدولة خلال سنة معينة لا يشمل على عوائد مدفوعات تم الحصول عليها في سنوات سابقة.
- الدخل الوطني هو ما يستحق لأصحاب خدمات عناصر الإنتاج وليس ما يدفع لهم فعلا، فقيام المؤسسة باحتجاز جزء من أرباحها لأغراض التوسع مستقبلا، أو ما تدفعه من الضرائب للحكومة هي في الأصل عوائد خدمات عناصر الإنتاج، لكنها لا تصل لأصحاب خدمات هذه العناصر
- كل إنتاج يقابله دخل، أي أن الدخل يجب أن يكون مقابل تقديم خدمات إنتاجية، وعلى ذلك فإن المعاشات والإعانات الاجتماعية الحكومية والهبات لا تعد دخلا وإنما تعد تحويلات حيث أنه لا يقابلها إنتاج فلا تدخل في حساب الدخل الوطني.
- الدخل الوطني هو مجموع عوائد عناصر الإنتاج الوطنية، المستخدمة في النشاط الإنتاجي داخل الدولة أو خارجها خلال فترة زمنية معينة، فالدخل الوطني لا يشمل على الدخول المستحقة للأجانب نتيجة استخدام عناصر الإنتاج التي يمتلكونها في النشاط الإنتاجي داخل الدولة، في حين أنه يشمل على العوائد أو الدخول المستحقة للمواطنين في الخارج نتيجة استخدام عناصر الإنتاج التي يمتلكونها في الخارج.

¹ رحالي بلقاسم، الاستثمار العمومي والنمو الإقتصادي في الجزائر (دراسة تحليلية قياسية من 1970-2013)، أطروحة الدكتوراه في الاقتصاد و الإحصاء التطبيقي، المدرسة العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2016-2017 ص 64-65.

رابعاً: الإنفاق الوطني

ويعرف الإنفاق النهائي بأنه مجموع الإنفاق على السلع والخدمات النهائية التي أنتجت خلال فترة محددة¹. ويتكون الإنفاق الوطني من أربع أجزاء رئيسية نوجزها فيما يلي:²

1. **الإنفاق الاستهلاكي الخاص:** الإنفاق على السلع غير المعمرة والخدمات الطبية والتعليمية والقانونية، أما الإنفاق على السلع المعمرة فلا يشكل إلا نسبة ضئيلة من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي الخاص.
2. **الإنفاق الاستثماري:** يشمل هذا النوع السلع الرأسمالية مثل المعدات والآلات الإنتاجية كما يشمل المباني والمنشآت الجديدة سواء الخاصة بالوحدات الإنتاجية أو الاستهلاكية، إضافة إلى صافي التغير في مخزون الوحدات الإنتاجية من المواد الأولية والمنتجات التامة وغير تامة الصنع.
3. **الإنفاق الحكومي:** يقصد به مشتريات الحكومة من السلع والخدمات سواء كانت استهلاكية أو استثمارية، وهناك جانب من الإنفاق الحكومي لا يمثل مشتريات من السلع والخدمات وإنما يمثل مدفوعات تحويلية كالمعاشات وإعانات الضمان الاجتماعي وتعويضات البطالة وغيرها.
4. **صافي الصادرات:** تمثل قيمة الصادرات إنفاق الأجانب على المنتجات الوطنية، في حين أن قيمة الواردات تمثل الإنفاق المحلي من المنتجات الأجنبية، ولذا فإن حصيلة الصادرات تعد أحد مكونات الإنفاق الوطني، أما الواردات تعد تسرباً لجزء من الدخل ينفق في الخارج، ومن ثم يستبعد من الإنفاق الوطني.

$$\text{الإنفاق الوطني} = \text{الإنفاق الاستهلاكي الخاص} + \text{الإنفاق الاستثماري} + \text{الإنفاق الحكومي}$$

$$+ \text{صافي الصادرات} + \text{صافي عوائد الدخل من العالم الخارجي}$$

¹ حسام داوود وآخرون، مبادئ الإقتصاد الكلي، دار المسيرة، عمان، 2005 ص 63.

² رحالي بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص 66

المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

لقد عرف موضوع النمو الاقتصادي اهتماما و تطورا كبيرا لدى معظم الاقتصاديين، حيث تجلّى هذا الاهتمام في تعدد نظرياته من مذهب إلى آخر، فكل مذهب يفسره على الشكل الذي يراه وحسب تصوره متأثرا ببيئته التي تصون وتصنع في نفس الوقت أفكاره وانطباعاته.

أولا: النظرية الكلاسيكية

بالرغم من اختلاف وجهات النظر المتعلقة بتحليل التقدم الاقتصادي، وتباين طرق التحليل تبعا للمدة الزمنية التي ظهرت فيها والأوضاع التي ميزتها، إلا أن آرائهم تقاربت فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي وطريقة تحقيقه، حيث أن نظرية التوزيع استحوذت على الجزء الأكبر من تحليلاتهم وعلاقتها بالنمو، مما جعلهم يبحثون عن أسباب النمو طويلة الأجل في الدخل الوطني، معتمدين على التحليل الاقتصادي الجزئي وقد تركزت نظريتهم في الأفكار التالية:¹

- الإنتاج دالة لعدد من العوامل وهي الأرض، رأس المال والتقدم التكنولوجي، وكل تغير في الإنتاج يحدث بتغير أحد العوامل أو كلها، وأن الأراضي الزراعية العنصر الوحيد الثابت في النموذج الذي يحكمه قانون تناقص الغلة المرهون بثبات الفن الإنتاجي ورأس المال المستخدم.
- إن القوى الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل في الفن الإنتاجي و الأرباح التي تعتبر مصدر عملية تكوين رأس المال الذي يؤدي إلى التقدم التكنولوجي، كما أن التراكم الرأس مالي يؤدي إلى تزايد حجم السكان.
- إن العلاقة السببية بين التراكم الرأسمالي وحجم السكان تؤدي إلى تناقص الغلة في الزراعة (ارتفاع تكلفة المنتجات الزراعية) وارتفاع حصة الأجور في الدخل الكلي، مما يعوق ارتفاع حصة الأرباح فيؤدي ذلك إلى تباطؤ تكوين رأس المال، مما يدفع بالرأسماليين بتجميد الأجور.
- ثبات الفن الإنتاجي والمعرفة الفنية عبر الزمن، مما يجعله متغيرا لا يؤثر في عملية النمو، وهو بخلاف النظريات المعاصرة التي جعلته عاملا مؤثرا.

¹ كبداني سيد أحمد، أثر النمو الإقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية (دراسة تحليلية قياسية)، أطروحة دكتوراة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر 2012-2013 ص 34-35.

- الحاجة إلى العوامل الإنتاجية والمؤسسات المالية للنمو، تشمل تنظيم اجتماعي إداري وحكومة مستقرة ومؤسسات تمويلية منظمة، ونظام شرعي قانوني، وأوضاع اجتماعية مناسبة، وضرورة توسيع حجم السوق مع تدخل الدولة في نشاطاته.

1. نظرية "Adam Smith":

حسب "سميث" يعتبر العمل وتقسيمه سببا في ارتفاع الإنتاجية الذي هو مصدر إنتاجية الأمم، وهذا لما يخلقه التقسيم من مزايا، فهو يولد وفرة خارجية وتحسنا في مستوى التكنولوجيا الناتجة عن زيادة الابتكارات، التي تؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج ووقت العمل اللازم لإتمام العملية الإنتاجية، وكل هذا يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية وما يترتب عليها من زيادة للأرباح وادخارها ثم إعادة استثمارها، ليتراكم رأس المال الذي يعتبر المحرك الرئيسي للنمو الإقتصادي، عن طريق رفع مستوى الإنتاج فيرتفع معه مستوى الطلب الذي يعود إلى رفع مستوى المعيشة، وتوسيع الأسواق واستخدام المعدات والآلات، التي ينتشر استغلالها بكثرة في النشاطات الصناعية، لتمييزها بارتفاع العوائد وتزايدها، على خلاف الزراعة والمناجم ذات العوائد الثابتة أو المنخفضة.¹

2. نظرية "David Ricardo":

اعتبر ريكاردو الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لمساهمتها في توفير الغذاء للسكان وهي تتميز بتناقص الغلة، مما يعني تناقص العوائد الذي يعتبر سببا لحالة الركود والثبات، كما يتم توزيع الدخل بين الطبقات الثلاثة للمجتمع العامل الحاسم و المحدد لطبيعة النمو الإقتصادي، حيث للرأسماليين دور مركزي في عملية النمو بتوفيرهم لرأس المال ومستلزمات العمل ودفعهم لأجور العمال، وهم باندفاعهم لتحقيق أقصى الأرباح فهم يعملون على تكوين رأس المال والتوسع فيه، وهو ما يضمن تحقيق النمو، أما العمال فيعتمد على مستوى الأجور، حيث يزيد عدد السكان بارتفاع الأجور، فيؤدي إلى زيادة عرض العمل مما يخفض الأجور إلى حد الكفاف، وأما ملاك الأراضي فتتمو مداخيلهم كلما حدثت ندرة للأراضي الخصبة التي يطلب مقابلها ثمنا أكبر مما لو متوفرة بكثرة.

¹ مدحت الفريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات و سياسات و موضوعات، دار وائل، الأردن، 2007، ص 56-57.

بالنسبة لـ "David Ricardo" و "Adem Smith" " يتولد عرض العمل داخل نظام اقتصادي اجتماعي (ينمو داخليا)، والذي يحكمه هو معدل تراكم رأس المال، الذي يتسارع كلما كانت الأجور الحقيقية عالية، أو بمعنى أدق تعتبر قوة العمل سلعة تنمو بنمو تراكمات رأس المال.¹

ثانيا: النظرية النيوكلاسيكية

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينيات من القرن التاسع عشر، وبمساهمات أبرز اقتصادييها: "ألفريد مارشال"، "فيسكل وكلاارك"، قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي، كما أوردت النظرية الكلاسيكية، ولعل أهم أفكار النيوكلاسيك تتمثل في كون النمو الاقتصادي عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة، ذات تأثير إيجابي متبادل؛ حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو؛ كما أن نمو الناتج الوطني يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح، كما أنه يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل، الأرض، الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم، التكنولوجيا)، حيث يعتبر الكلاسيك أن بالنسبة لعنصر العمل نجد النظرية تربط بين التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة، مع التنويه بأهمية تناسب الزيادة في السكان أو في القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة، أما التنظيم فيرى أنصار النظرية أن المنظم يشغل التطور التكنولوجي بالصورة التي تنفي وجود أي جمود في العملية التطويرية، وهو قادر دائماً على التجديد والابتكار.²

ثالثا: النظرية الكينزية

ظهرت أفكار كينز بعد أزمة الكساد العالمي سنة 1929، وقد كان اهتم أساسا بتحليل الوضع الاقتصادي في الدول المتقدمة، وقد تناول كينز النمو الاقتصادي من جهة نظرة التحليل التجميعي (الكلي)، وركز في تحليله على المتغيرات الكلية التالية: العمل، سعر الفائدة، عرض النقود ومعدل الاستثمار، ويفترض كينز دائماً في تحليله فكرة التوظيف الكامل في الأجل القصير وقد اعتبر الادخار ومن تم الاستهلاك دالة في

¹ محمد صالح تركي الفريشي، علم الاقتصاد و التنمية، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص79-

² Robert J. Barro، Xavier Sala-i-Martin: **ECONOMIC GROWTH**، Second Edition، The MIT Press، Cambridge، Massachusetts، London، England، P24، 2004.

الدخل، بينما اعتبر النيوكلاسيك الادخار دالة في سعر الفائدة أولاً وفي الدخل ثانياً فعندما تنخفض معدلات الفائدة يترتب على ذلك توسيع حجم الاستثمار ومن ثم مستوى الدخل وحجم العمالة في الاقتصاد الوطني، وعند مستوى معين للاستثمار يتحدد مستوى الدخل ومستوى التشغيل، بمعنى آخر يتوقف مستوى الاستثمار هذا على الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة، وتسمى العلاقة بين الزيادة في الاستثمار والدخل بالمضاعف الكينزي، لقد وضع كينز أسس جديدة لمعالجة الأوضاع الاقتصادية التي عاصرها، وتركز هذه الأسس على النقاط التالية:

- اهتم كينز بالاقتصاد الكلي عكس سابقه الكلاسيك الذين اهتموا بالاقتصاد الجزئي، من خلال الاهتمام بالتكاليف وأرباح الوحدة المنتجة، معتبرين في ذلك أن الأرباح هي مصدر للتراكم الرأسمالي، لأن هذا الأخير هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي.

- حسب كينز، مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام (العمل) والدخل، وليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام الكامل، منتقداً بذلك النظرية الكلاسيكية وقانون ساي (Say).

- يرى كينز أن المشكلة التي مر بها النظام الرأسمالي ليس بسبب عرض السلع والخدمات، بل تكمن في الطلب الفعال والذي عرفه على أنه الجزء من الدخل الوطني أو القومي الذي ينفق على الاستهلاك والتراكم والقصور أو الضعف الذي وقع عليه أدى إلى هذه المشكلة.

- حسب كينز الادخار ومن ثم الاستهلاك دالة في الدخل على عكس سابقه الذين يعتبرون أن الدخل دالة في معدل الفائدة أولاً، وفي مستوى الدخل ثانياً، أما المستوى التوازني للدخل حسب كينز فانه يتحدد وفق الطلب على الاستثمار، الذي يتوقف بدوره على معدل الفائدة السائد في السوق.

- لقد نادى كينز بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من أجل التوجيه لأن التدخل حسبه يؤدي إلى الاقتراب من التشغيل التام، على عكس ما اعتقده الكلاسيكيون بقولهم أن التشغيل التام يحدث تلقائياً.

- لقد ركز كينز على الآثار المترتبة على الاستثمار في مجال الطلب الكلي أو التجمعي، ولم يتعرض كثيرا لحقيقة أن الاستثمار ينشأ عن زيادة الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني.¹

رابعاً: النظرية الحديثة

ركزت هذه النظرية على النمو الإقتصادي في الأجل الطويل، نتيجة استمرار الفجوة التنموية بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية، منها: نموذج "بول رومر" و"روبرت لوكاس" سنة 1986، التي تمحورت حول تطوير الإطار التاريخي لتحقيق تحول نوعي ذاتي في مجال المعرفة والتقدم التقني، أما "غريك مانكيوي"، "ديفيد رومر" و"ديفيد ويل" 1992 فقد إستندت أبحاثهم على الصياغة الجديدة لدالة الإنتاج بالترابط مع السلاسل الزمنية وإحصاءات النمو في البلدان النامية، التي تركز على أهمية التقدم التقني في النمو الإقتصادي من خلال الإكتشافات والاختراعات والإبتكارات، وفي نفس الوقت فإنها لا تفصح المجال لرأس المال البشري لتوسيع مساهمته في العملية الإنتاجية؛ لكون مجموع معاملات المرونة للعناصر الثلاثة مساوياً للواحد الصحيح وبالتالي تنفرد هذه النظريات السابقة بأنها قسمت رأس المال إلى جزئين، هما: رأس المال المادي، ورأس المال البشري، في ظل هذه النظرية ينسجم مع مفهوم معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء؛ حيث يتم مناقشة المضامين الأساسية لتطوير حياة السكان، خاصة الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر، وذلك لا يتحقق إلا من خلال تطوير المستويات التعليمية والصحية الأساسية، وكل ما يتعلق بزيادة مساهمة العنصر البشري في العملية الإنتاجية.²

المبحث الثالث: دراسات تطبيقية سابقة لأثر التمويل الدولي على النمو الإقتصادي

غالبا ما يتم تدعيم الإطار النظري بالإطار التجريبي لظاهرة اقتصادية ما، وهو ما سنحاول اعتماده من خلال هذا المبحث، حيث استحوذت هذه الدراسات على دراسة العلاقة بين كل من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية والنمو الإقتصادي، وحتى يتم استيعاب هذه الدراسات سيتم التطرق إليها بشكل موجز.

¹ وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الإقتصادي في الدول العربية وسبل تفصيلها حالة الجزائر، مصر، السعودية، دراسة مقارنة خلال الفترة 1990-2010، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2013-2014، ص 26-27.

² توفيق عباس عبد العون المسعودي، الإقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 34

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

• أولاً: رسالة دكتوراه بعنوان: أثر التدفقات المالية الدولية على التنمية الاقتصادية في الدول النامية (1999-2008) للدكتور إبراهيم موسى .جامعة بغداد 2009 والتي تناولت إشكالياتها مدى أهمية انسياب رؤوس الأموال الأجنبية لسد الفجوة في الموارد المحلية المعدة للاستثمار، و توصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج منها:¹

- رغم ما تضمنته سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية من إجراءات تقشفية باتجاه ضغط الإنفاق العام وتشجيع الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية إلا أن أعباء المديونية الخارجية قد تفاقمت مما يشير إلى استمرار الاعتماد المالي على الخارج.

- هناك علاقة عكسية بين الادخار المحلي وانسياب رؤوس الأموال الأجنبية إلا أن تدفق هذه الأموال يعد أمراً ضرورياً، لسد فجوة الموارد المالية المحلية وأن الاقتصاد الوطني لا يمكن أن يعمل بمعزل عن العالم الخارجي، ولهذا السبب فإن انسياب رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل البلد النامي يؤدي إلى زيادة في كفاءة الموارد المحلية وتشغيل الموارد العاطلة ورفع إنتاجية المواد المستخدمة.

- إن الاختبارات الإحصائية والقياسية للمتغيرات الاقتصادية تظهر أن أثر التمويل الخارجي كان ضعيفاً في الكثير من المتغيرات الحقيقية للاقتصاديات النامية.

• ثانياً: دراسة محفوظ جبار "التدفقات الدولية لرؤوس الأموال و تأثيرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1980_2011"، من خلال التركيز على التدفقات متوسطة وطويلة الأجل، والتي تأخذ شكل استثمار أجنبي مباشر وغير مباشر، قروض أجنبية، ومساعدات رسمية للتنمية. واستخدم الباحث في ذلك نموذج الإنحدار المتعدد وطريقة المربعات الصغرى، و توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن:²

¹ إبراهيم موسى، أثر التدفقات المالية الدولية على التنمية الاقتصادية في الدول النامية، جامعة بغداد، 2009
² محفوظ جبار، "التدفقات الدولية لرؤوس الأموال و تأثيرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر"، جامعة بغداد، قسم الاقتصاد، العدد الثامن و الأربعون، 2016.

كل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والقروض الخارجية ساهمت في تفسير التغيرات الحاصلة في مؤشرات التنمية الاقتصادية خلال فترة الدراسة، وتبين أيضا أنه لا توجد علاقة ذات معنوية إحصائية بين المساعدات الرسمية للتنمية ومؤشرات التنمية الاقتصادية للجزائر.

• **ثالثا:** دراسة إبراهيم موسى " قياس وتحليل أثر التدفقات المالية الدولية في التنمية الاقتصادية في بلدان نامية مختارة خلال المدة 1990 - 2006"، في دراسة لـ 04 دول وبالتركيز على دولة مصر واستخدمت الدراسة نموذج الانحدار المتعدد باستخدام طريقة " OLS " كما استخدم الباحث صيغتين للنموذج القياسي الصيغة الخطية والصيغة اللوغاريتمية. من خلال النموذج الآتي:¹

$$\ln Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_i + \mu_i$$

Y_i : مؤشرات الاقتصاد الحقيقي وهي معدل النمو، معدل التضخم، معدل البطالة، الادخار المحلي، الصادرات والواردات، الاستهلاك العام والخاص.

X_i : مؤشرات التمويل الخارجي، وهي الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار في المحفظة، والقروض الخارجية.

μ_i : المتغيرات العشوائية.

وقد كانت نتائج الدراسة متعددة إلا أن ما يهمنا ذكره منها هو تلك التدفقات المالية الأجنبية على النمو والإدخار المحلي والصادرات حيث إن هناك علاقة ذات معنوية بين التدفقات المالية الأجنبية والنتائج المحلي الإجمالي والادخار المحلي والصادرات، وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعتمد الإقتصاد المصري عليه كثيرا خلال فترة الدراسة.

¹ إبراهيم موسى، "قياس تحليل أثر التدفقات المالية الدولية في التنمية الاقتصادية في بلدان نامية مختارة خلال المدة 1990 - 2006" جامعة بغداد، قسم الاقتصاد، العدد التاسع عشر، 2009.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

- أولاً: رسالة دكتوراه باللغة الفرنسية للدكتورة Mahdjouba Zaiter Lahimer بعنوان: أثر تدفقات رؤوس الأموال الخاصة على النمو الاقتصادي في الدول النامية خلال الفترة (1980-2007)، واستخدمت الدراسة نموذج بانل PANEL في التقدير، من خلال المتغيرات الآتية:¹

EG : المتغير التابع

PI : (الاستثمار الأجنبي غير المباشر)

FDI : (الاستثمار الأجنبي المباشر)

ED : (القروض الخارجية)

المتغيرات المفسرة

وخلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية أحادية الاتجاه بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي، بينما تكون العلاقة ثنائية الاتجاه بين القروض الخارجية والنمو الاقتصادي وبين الاستثمار الأجنبي غير المباشر والنمو الاقتصادي.

- ثانياً: دراسة Narayan Sethi and K. uma shankan patnaik بعنوان " أثر التدفقات الدولية لرأس المال على النمو الاقتصادي في الهند"، خلال الفترة (1995 - 2004) واستخدمت الدراسة نموذج الانحدار المتعدد بطريقة المربعات الصغرى، من خلال المتغيرات الآتية:²

IIP : (مؤشر الإنتاج الصناعي)

المتغيرات المفسرة: FDI (الاستثمار الأجنبي المباشر)، PI (الاستثمار الأجنبي غير المباشر)

وكانت نتائج الدراسة كما يلي: وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو

¹ Mahdjouba Zaiter Lahimer، "L'impact des entés de capitaux privés sur la croissance économique dans les pays en développement،" thèse pour l'obtention du titre de docteur en sience économique، l'aboratoire d'économie de dophine، univ paris، 2011.

² Narayan Sethi and K. uma shankan patnaik، "Impact Of International Capitl Flows On India's Economic Growth"، research scholar، Department of economics، Univercity of hyderbad، India، 2006.

الاقتصادي، حيث يؤثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي، بينما هناك علاقة عكسية

بين النمو الاقتصادي الاستثمار الأجنبي غير المباشر بحسب الدراسة.

خلاصة الفصل :

لقد قمنا في هذا الفصل بتسليط الضوء على ظاهرة النمو الاقتصادي و التطرق لمختلف المفاهيم النظرية المتعلقة به، والذي يعرف على أنه حدوث زيادة مستمرة على المدى البعيد في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، كما تم تحديد أنواع النمو الاقتصادي وأهم مؤشرات قياسه.

وبعد تطرقنا لذلك تبين أن لنظريات النمو الاقتصادي تاريخ طويل يمتد من اهتمامات كل من "آدم سميث" و"دافيد ريكاردو" و غيرهم من المفكرين الكلاسيك، حيث كان توزيع الدخل بين الريع و الأجور والأرباح الشغل الشاغل عندهم، ولقد اتجه هذا الفكر إلى البحث عن أسباب النمو طويل الأجل في الدخل القومي، حيث اعتبر "آدم سميث" أن العمل هو مصدر ثروة الأمم في حين اعتبر "دافيد ريكاردو" أن الأرض هي أساس أي نمو اقتصادي. أما النظرية النيوكلاسيكية فقد اهتمت بالمنفعة الحدية في تحديد عوامل الإنتاج، كما اهتمت النظرية الكنزوية في تحليلها للظواهر الاقتصادية من منظور المدى القصير، عكس النظرية الكلاسيكية، وبدءا من منتصف الثمانينات ظهرت نظرية النمو الحديثة وقد بحثت في الفروقات بين معدلات النمو في الإنتاج ومستوى دخل الفرد فيما بين الدول المختلفة.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على النمو الاقتصادي في الجزائر

تمهيد:

لقد حاولت الجزائر على غرار باقي دول العالم الاندماج في الاقتصاد العالمي، فبعد استرجاعها للاستقلال السياسي سعت جاهدة دعمه بالاستقلال الاقتصادي، فتبنت إستراتيجية للتنمية بالاعتماد على السياسة الاقتصادية الاشتراكية، لذا ظل التوجيه المركزي والتسيير الإداري الأحادي مهيمنا على الحياة الاقتصادية منذ الاستقلال. وكان الهدف من ذلك هو التخلي عن نظام التخطيط المركزي والإعلان عن تبني نظام اقتصاد السوق كبديل للنهج الاشتراكي، وشملت جميع المجالات الاقتصادية سواء على المستوى الكلي أو الجزئي، بالإضافة إلى المستوى الخارجي بتبني سياسة الانفتاح التجاري والتحرير المالي الذي جاء في إطاره تحرير حركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج.

حيث قامت الجزائر بوضع برنامج للإصلاح الاقتصادي نتيجة اتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وذلك بهدف إحداث إصلاحات هيكلية في الاقتصاد الوطني، ومحاولة إرساء قواعد اقتصاد السوق، وذلك بتحرير تجارتها الخارجية، وفتح أسواقها للسلع والخدمات الأجنبية، فضلا عن إعادة هيكلة نظامها الجمركي، تماشيا مع مرحلة العهد الجديد الذي يمس جميع القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني عموما، والقطاع الخاص خصوصا.

إن التدفقات المالية الدولية تتأثر بالعديد من المؤشرات الاقتصادية والتي لا يمكننا تناولها جميعا في هذه الدراسة، وقد ارتأينا اختيار مؤشر الناتج المحلي الإجمالي كأحد أهم المؤشرات الأساسية لقياس مستوى الأداء الاقتصادي.

المبحث الأول: تحليل العلاقة بين التدفقات الأجنبية لرؤوس الأموال و النمو الاقتصادي

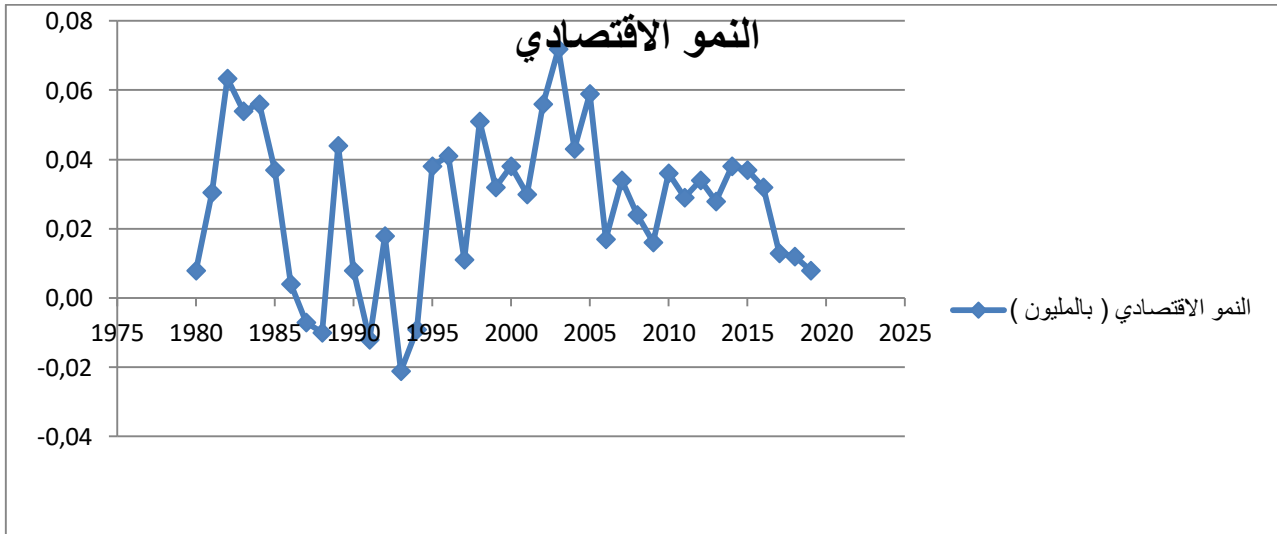
إن ظاهرة تدفق رؤوس الأموال بين الدول تحظى باهتمام كبير لدى الباحثين، لكن ليس لذاتها وإنما للدور الاقتصادي الكبير الذي تلعبه. و لعل السبب الرئيسي من انتقال رؤوس الأموال على المستوى الدولي هو مساهمته في التنمية الاقتصادية في الدول التي تستضيفه، و الرفع من معدلات النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: الهيكل الشكلي لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية و النمو الاقتصادي

تعتبر تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية من غير القروض الأجنبية ضعيفة بشكل عام، وهذا بالرغم من الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر فترة التسعينات والتي غيرت نوعا ما من مناخ الاستثمار وحركة رؤوس الأموال في الجزائر، وفي ما يلي سنحاول تحليل تطور كل من النمو الاقتصادي و تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر للفترة 1980 – 2020.

أولاً: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر: لقد شهد الاقتصاد الجزائري ثلاثة مراحل رئيسية منذ الاستقلال تلك المراحل تميزت بسياسات اقتصادية تهدف إلى رفع الناتج المحلي وتحقيق معدلات نمو موجبة كجزء من محاور التنمية الاقتصادية المنتشرة في البلد، وعليه سنحاول تحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر متقيدين في ذلك بفترة الدراسة كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل 01: النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2020)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق رقم 01 و برنامج Excel 2007

من الشكل السابق يمكن تحليل النمو الاقتصادي في الجزائر بتقسيمه إلى ثلاثة مراحل، مرحلة الثمانينات (النظام الاشتراكي)، مرحلة التحول الاقتصادي أو ما يعرف بمرحلة الإصلاحات، ومرحلة ما بعد التحول الاقتصادي وهي مرحلة تطبيق البرامج التنموية منذ سنة 2001، حيث عرفت فترة الثمانينات من 1980 إلى 1989: ارتفاع معدل النمو الاقتصادي من 1% سنة 1980 ليصل إلى 6% سنة 1984 تزامن هذا مع إنشاء المخطط الخماسي الأول من سنة 1980 إلى سنة 1984 الذي كان يهدف إلى إعادة التوازن الاقتصادي ومعالجة التراجع في بعض القطاعات، لكن تطبيقه لم ينجح مما أدى إلى اعتماد المخطط الخماسي الثاني من سنة 1985 إلى 1989 وتزامن هذا مع أزمة البترول سنة 1986 فانخفض معدل النمو الاقتصادي من 4% سنة 1985 إلى 1% بقيمة سالبة سنة 1988، في هذه الفترة تبنت الجزائر سياسة النقشف لتسجيلها ركود اقتصادي في معظم القطاعات، في الفترة من 1989 إلى 1991: نلاحظ من الشكل انخفاض معدل النمو الاقتصادي من 4% سنة 1989 إلى 1% سنة 1990، وهذا راجع لعدم تيسر تنفيذ الاستعداد الائتماني الأول سنة 1989 والثاني سنة 1991. أما مرحلة الإصلاحات الاقتصادية، عرف معدل النمو الاقتصادي انخفاضا ملحوظا بلغ 1% بقيمة سالبة سنة 1994، وهذا راجع إلى مخلفات أزمة المديونية التي عصفت بالاقتصاد الجزائري سنة 1986، وكذا برنامج التثبيت المطبق في ظل الإصلاحات الاقتصادية، كما عرفت الفترة من 1995 إلى 1998 نموا اقتصاديا متذبذبا حيث ارتفع معدل النمو سنة 1995 إلى 4% ثم انخفض إلى 1% سنة 1997، ثم ارتفع إلى 5% سنة 1998، وهذا راجع إلى مختلف الاتفاقيات المبرمة مع مختلف المؤسسات المالية الدولية وتعدد الوصفات التي قدمها صندوق النقد الدولي.

أما بالنسبة للمرحلة الثانية التي تلت مرحلة الإصلاحات الاقتصادية من 2000 إلى 2004 فقد عرف معدل النمو الاقتصادي تحسنا ملحوظا حيث انتقل من 4% سنة 2000 إلى 7% سنة 2003، وهو أكبر معدل نمو وصلت إليه الجزائر خلال هذه الفترة، وذلك نتيجة لتحسن أسعار النفط في السوق الدولية، إلا أنه شهد انخفاضا طفيفا سنة 2004 ليلعب 4%.

وبالنسبة للمرحلة الثالثة و هي مرحلة ما بعد التحول الاقتصادي من 2005 إلى 2014 فقد شهدت هذه الفترة تطبيق الحكومة الجزائرية لبرامج تنموية و هي: برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009) و برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)، والتي كان لها أثر كبير على تحسن معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر وبعث النشاط الاقتصادي، وقد تزامنت هذه الفترة مع مواصلة الجزائر سياستها

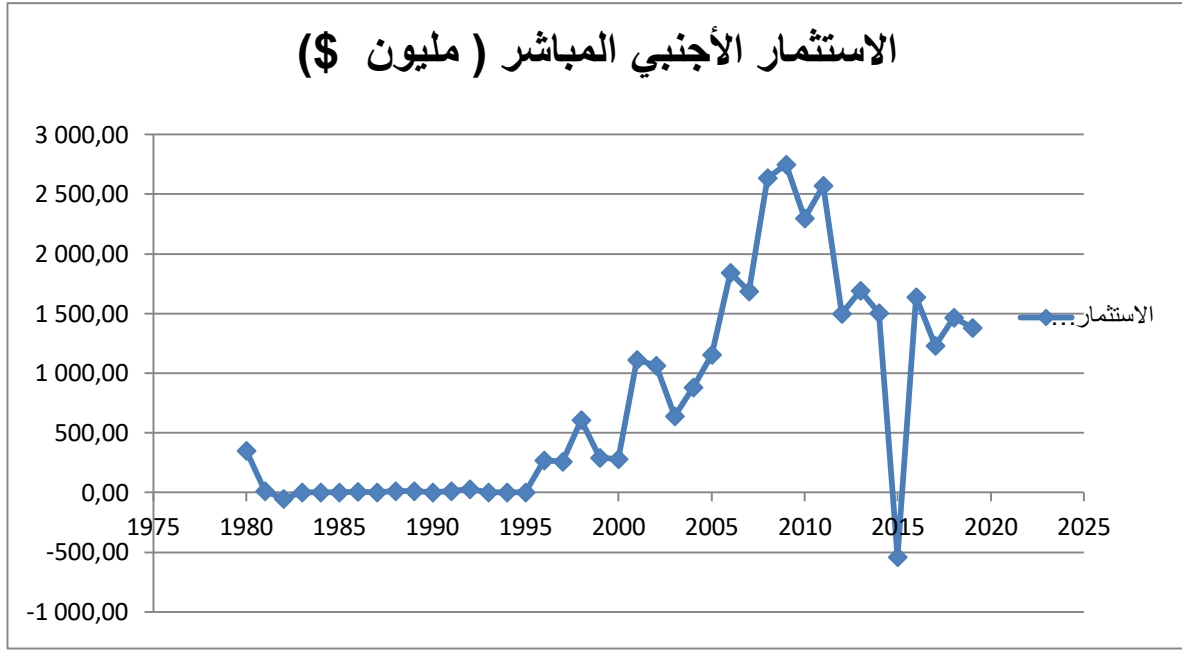
الإنفاقية التوسعية وذلك بتطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو، حيث شهدت معدلات النمو الاقتصادي في سنة 2005 تراجعاً طفيفاً حيث بلغ 6 %، إلا أنه شهد انخفاضاً رهيباً سنة 2006 ليبلغ 2 % حيث ارتبط هذا بالتدهور الحاد في قطاع المحروقات نتيجة أعمال الصيانة وانخفاض الطلب على النفط والغاز في الدول الأوروبية، ليتحسن نوعاً ما سنة 2007 محققاً معدل 3 %، ليتباطأ مجدداً سنة 2008 ليصل 2 % و كان نتيجة الانخفاض القوي الذي سجلته أسعار النفط في الربع الأخير من سنة 2008، ومن المهم أن نشير أن الاقتصاد الجزائري بدأ يعاني في أواخر هذه السنة نتيجة لانخفاض أسعار المحروقات والآثار المترتبة عن الركود في الاقتصاديات المتقدمة واشتداد الأزمة المالية العالمية، كما يمكن أن يكون ناجماً عن سياسة الدولة في مجال تثمين المحروقات، كل هذه الأسباب تضافرت حتى لا يشهد معدل النمو تحسناً بعد سنة 2008.

أما بالنسبة للفترة من 2010 إلى 2014 فقد تزامنت مع الفترة الخاصة بتجسيد برنامج توطيد النمو الاقتصادي أين بلغ متوسط النمو الاقتصادي فيها ما يقارب 3.3 % وتميزت هذه الفترة بحفاظ الجزائر على استقرارها الاقتصادي الكلي بالرغم من تراجع مداخيلها من القطاع الإستراتيجي تحت تأثير تراجع الطلب العالمي على الخام، حيث تسارع النمو الاقتصادي بصورة طفيفة سنة 2010 بنسبة 4 %، و يرجع هذا إلى قطاعات الخدمات والبناء والأشغال العمومية، إلا أنه تباطأ بشكل واضح في سنة 2011 ليبلغ 3 %، وذلك بسبب الركود الاقتصادي المستمر في قطاع المحروقات وانخفاض النشاط في قطاع البناء والأشغال العمومية، الذي لم يعوضهما كل من التوسع في الإنتاج الزراعي والزيادة الحادة في خدمات الإدارات العمومية، ليعرف انتعاشاً بعدها سنة 2014 ليصل إلى 4 %.

كما نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن معدل النمو الاقتصادي أخذ في الانخفاض حيث بلغ 3 % سنة 2016 و استمر في الانخفاض إلى غاية سنة 2020 ويرجع هذا غالباً إلى دخول الاقتصاد العالمي في حالة ركود بسبب جائحة كورونا.

ثانياً: الاستثمار الأجنبي المباشر: تعتبر الجزائر من بين الدول التي لا تسمح للشركات الأجنبية بالإنتاج لحسابها، إلا أنه بدخول الجزائر في إصلاحات هيكلية مع صندوق النقد الدولي تبنت الجزائر جملة من المزايا والحوافز لفائدة المستثمرين، وهو الأمر الذي أعطى بعض الانتعاش لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر كما هو موضح في الشكل الآتي:

الشكل رقم 02: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر للفترة 1980-2020



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق رقم 02 وبرنامج Excel 2007

يتضح من خلال الشكل رقم (2) أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه الجزائر خلال فترة الثمانينات كانت نسبة معدومة، حيث انخفضت من 348 مليون دولار في سنة 1980 إلى 0.4 مليون دولار في سنة 1985، و بالرغم من التحسن الملحوظ الذي شهدته تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال النصف الثاني من عشرية الثمانينات حيث بلغت 12 مليون دولار في سنة 1989، إلا أنها تعتبر ضعيفة نوعا ما، و هذا راجع لاعتماد الجزائر على السياسة الاقتصادية الاشتراكية في تلك الفترة، والتركيز على دور الدولة في بناء الاقتصاد من خلال الاهتمام بالمؤسسات الكبيرة، ولم تولي اهتماما كبيرا فيما يخص جلب رأس المال الأجنبي، خاصة بعد ما وفرته الطفرة البترولية من موارد مالية. و استمرت هذه التدفقات في التذبذب حتى سنة 1996 حيث وصلت 270 مليون دولار، و بحلول سنة 1998 بلغت 606 مليون دولار، و لتتخفص بعدها إلى 280 مليون دولار سنة 2000. و في ظل انتهاء الجزائر لبرنامج الإنعاش الاقتصادي سنة 2001، سجلت هذه التدفقات قفزة نوعية لتصل إلى ما قيمته 1113 مليون دولار، و لتصل إلى ذروتها سنة 2009 بقيمة بلغت 2746 مليون دولار، و يرجع هذا إلى انتعاش القطاع العقاري و الصناعي بالجزائر. و مع حلول سنة 2010 تبدأ تدفقات الاستثمار الأجنبي في الانخفاض مجددا إلى غاية سنة 2015 لتسجل قيمة سالبة ب : 537 مليون دولار، و يعود هذا غالبا لتراجع معدل النمو الاقتصادي العالمي مع تدهور أسعار النفط الذي أدى بدوره إلى تخوف المستثمرين الأجانب من تراجع

الطلب الكلي. و أخذت التدفقات في التحسن سنة 2016 حتى سنة 2020 حيث حققت أزيد من 1126 مليون دولار، و التي تعود لتحسن الأداء الاقتصادي العالمي و ارتفاع الأسعار العالمية للبتروول.

يتوقع الخبراء الاقتصاديين زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر بعد سنة 2022، ويرجح هذا إلى قانون الاستثمار الجديد 2022 و الذي تضمن جملة من الاصلاحات منها:¹

ترأس السيد عبد المجيد تبون رئيس الجمهورية، يوم الخميس 19 ماي 2022، اجتماعا خاصا لمجلس الوزراء، تناول بالدراسة والمناقشة مشروع القانون الجديد للاستثمار، الذي عرضه السيد وزير الصناعة، وتضمن جملة من التدابير الرامية إلى تجسيد التزامات السيد رئيس الجمهورية والمتعلقة بتحسين مناخ الاستثمار، وتوفير الظروف المناسبة، لتحرير روح المبادرة وتنويع الاقتصاد الوطني، ضمن رؤية شاملة ومستقرة، تراعي ما يلي:

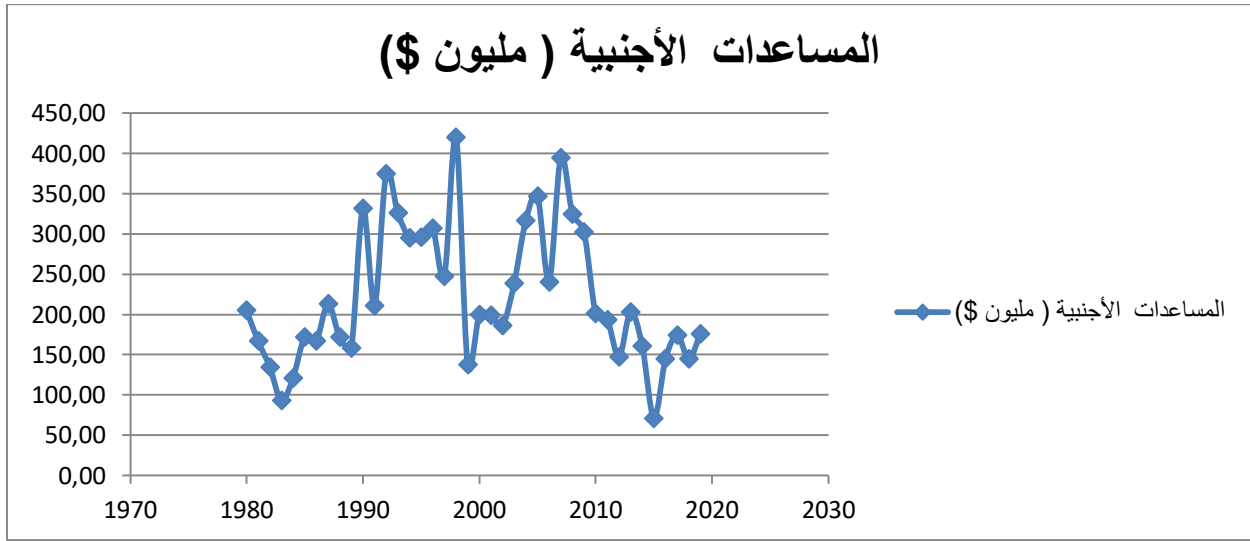
1. تكريس مبادئ حرية الاستثمار والشفافية والمساواة، تماشيا مع أحكام دستور 2020.
2. إعادة تنظيم الإطار المؤسسي المتعلق بالاستثمار من خلال:
 - تركيز مهام المجلس الوطني للاستثمار، على اقتراح السياسة الوطنية في مجال الاستثمار وتنسيقها وتقييم تنفيذها.
 - تحويل الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار إلى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، وذلك بمنحها دور المروج والمرافق للاستثمارات عبر:
 - استحداث شباك وحيد ذي اختصاص وطني، للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية.
 - استحداث شبابيك وحيدة، غير ممرضة للاستثمار المحلي، وتعزيز صلاحياتها، من خلال تأهيل ممثلي الهيئات والإدارات العمومية لديها.
 - محاربة البيروقراطية، عبر رقمنة الإجراءات المتصلة بعملية الاستثمار عن طريق استحداث المنصة الرقمية للمستثمر.
 - التسليم الفوري لشهادة تسجيل المشروع الاستثماري.
 - توسيع نطاق ضمان تحويل المبالغ المستثمرة والعائدات الناجمة عنها، إلى المستثمرين غير المقيمين.

¹ الموقع الرسمي لجريدة الشروق: <https://www.echoroukonline.com>، تاريخ الاطلاع: 06-06-2022.

- استحداث أنظمة تحفيزية للاستثمار في القطاعات ذات الأولوية، والمناطق التي توليها الدولة اهتماما خاصا، من أجل ضمان توجيه أفضل للمزايا الممنوحة للاستثمار.

ثالثا: المساعدات الأجنبية: تتميز المساعدات الأجنبية للتنمية بفضالة حجمها مقارنة مع بقية مصادر التمويل الخارجي للتنمية في الجزائر، ولتتبع تدفق المساعدات الأجنبية نتبع الشكل التالي:

الشكل رقم 03: تدفق المساعدات الأجنبية إلى الجزائر للفترة 1980-2020



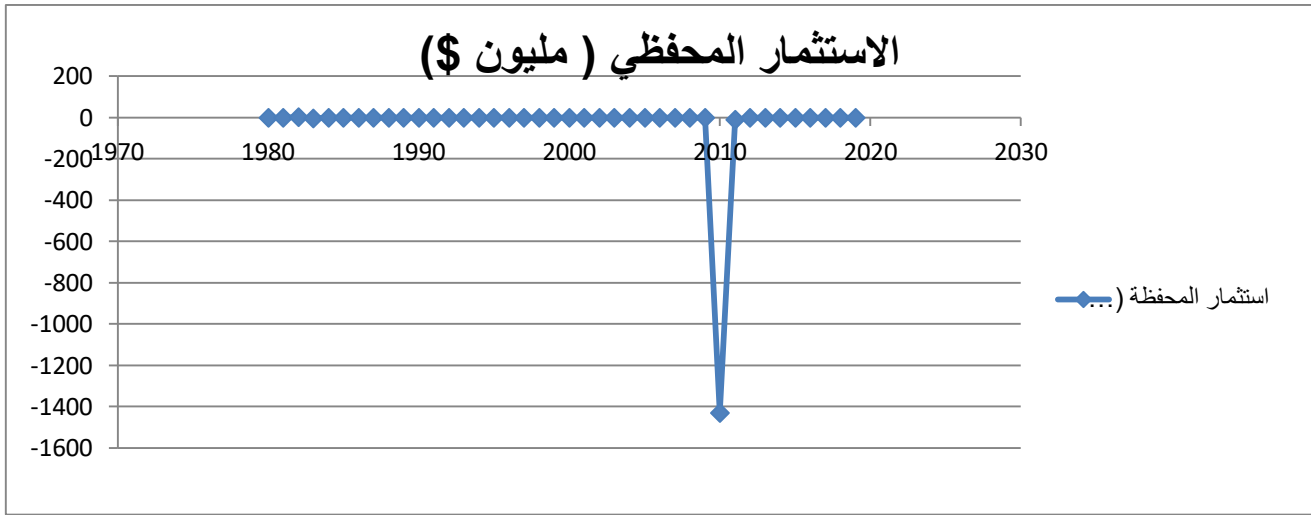
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق رقم 03 و برنامج Excel 2007

من خلال الشكل أعلاه رقم (3) تبين لنا بأن تدفقات المساعدات الأجنبية إلى الجزائر تميزت بالتذبذب المستمر، حيث بلغت 205 مليون دولار في سنة 1980 و انخفضت بعدها إلى ما يقارب 93 مليون دولار سنة 1983، لتشهد بعدها خلال السنوات 1984 إلى 1987 بالارتفاع حيث قدرت ب 213 مليون دولار. وظلت تدفقات المعونات الأجنبية التي تلقتها الجزائر متذبذبة ما بين ارتفاع وانخفاض، إلى أن سجلت أعلى مستوى لها سنة 1998 والذي قدر ب 419 مليون دولار، لتتخف في السنة الموالية إلى 137 مليون دولار سنة 1999، و ارتفعت قيمة هذه التدفقات مجددا إلى 395 مليون دولار في سنة 2007، و يرجع هذا إلى انعقاد مؤتمر الألفية الجديدة و الذي جاء بقرار تقديم مساعدات إنمائية من طرف الدول المتقدمة للدول النامية. و لتأخذ هذه التدفقات مجرى آخر في الانخفاض بعدها، حيث بلغت 147 مليون دولار سنة 2012، ولم تتغير ميزة تدفقات المعونات الأجنبية التي تلقتها الجزائر بتذبذبها من سنة إلى

أخرى إلى غاية بلوغها 180 مليون دولار سنة 2020، ويعود هذا إلى جائحة كورونا التي تعرض لها العالم كله.

رابعا: الاستثمار غير المباشر (المحففي): تعتبر تدفقات الاستثمار الأجنبي غير المباشر (استثمار الحافظة المالية) معدومة، وهذا راجع لعدم اعتماد الجزائر على هذه النوع من الاستثمارات نظرا لعدم توفر الظروف الملائمة لهذا النوع من الاستثمارات كوجود سوق مالية متطور والمناخ الاستثماري الملائم، والشكل الموالي يوضح ذلك.

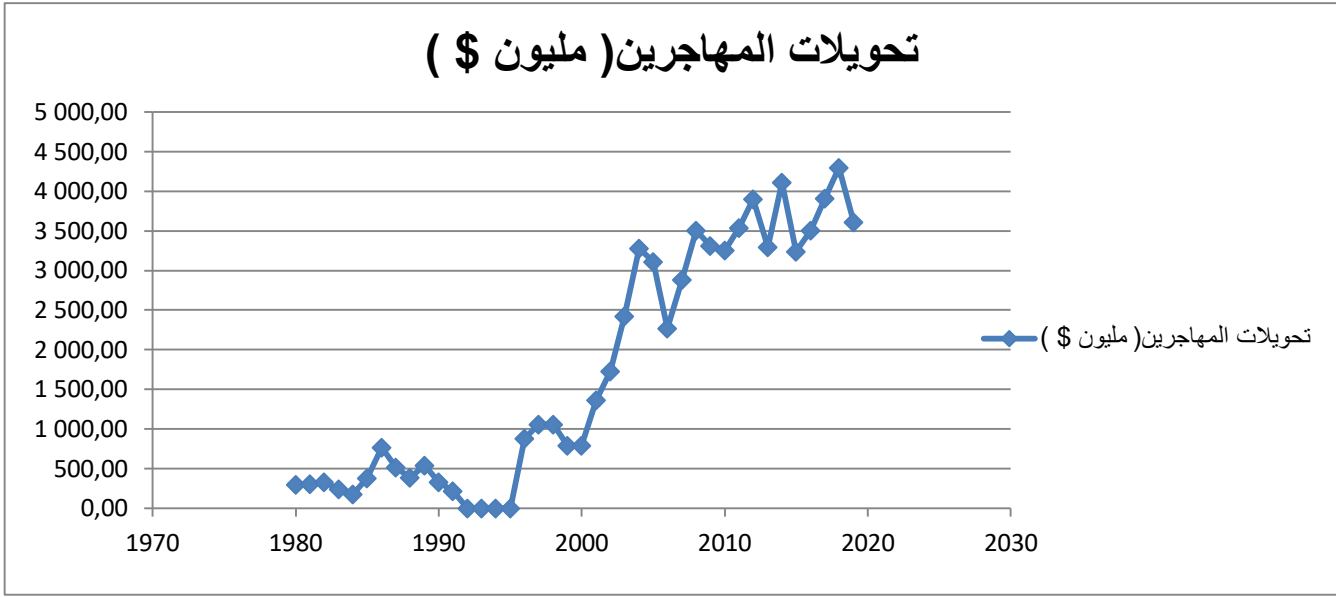
الشكل رقم 04: تدفق الاستثمار المحففي إلى الجزائر للفترة 1980-2020



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق رقم 04 و برنامج Excel 2007

خامسا: تحويلات المهاجرين: لقد اتسمت تدفقات تحويلات المهاجرين في الجزائر بالضعف وعرفت تذبذبات واضحة خلال فترة الدراسة و الشكل الآتي سيوضح مسار تطور تدفقات تحويلات المهاجرين.

الشكل رقم 05: تدفق تحويلات المهاجرين إلى الجزائر للفترة 1980-2020



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق رقم 05 و برنامج Excel 2007

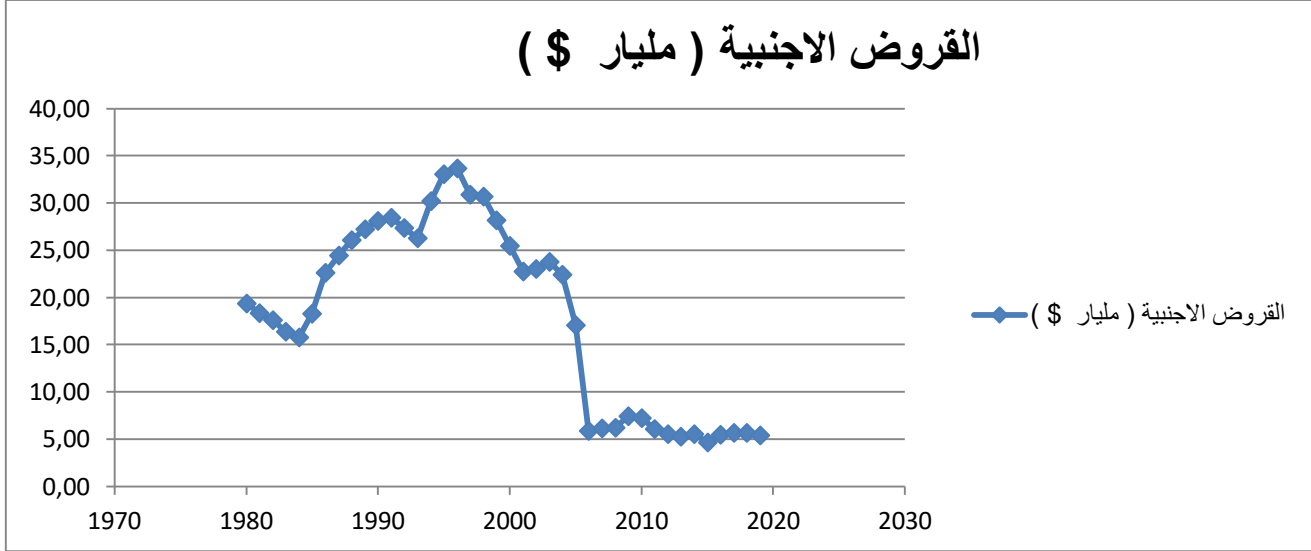
يوضح لنا الشكل رقم (5) مسار تطور تدفق تحويلات المهاجرين خلال الفترة 1980-2020. حيث سجل تدفق تحويلات المهاجرين سنة 1980 قيمة ب 300 مليون دولار، و أخذ بالارتقاع إلى أن بلغ 540 مليون دولار في سنة 1989، أما خلال الفترة من 1990 إلى 1999 فقد عرفت هذه الفترة تذبذبا واضحا وهذا راجع للأوضاع السياسية و الأمنية التي مرت بها الجزائر في هذه الفترة، وبحلول سنة 2001 بلغت 1365 مليون دولار، ويعود هذا لمجموعة من العوامل الاقتصادية نتيجة قيام الجزائر بجملة من الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من قبل المنظمات الدولية، و كذلك لعوامل اجتماعية منها ارتفاع معدلات الفقر و البطالة و الهجرة نتيجة انعدام الأمن و الاستقرار، والتي أدت هي بدورها إلى ارتفاع التحويلات المالية للمهاجرين.

أما خلال الفترة 2004 إلى 2013 فتتميزت هذه الفترة بالثبات نسبيا، فقد استقرت تدفقات تحويلات المهاجرين في حدود 3 مليار دولار، و كان هذا نتيجة لتحسن الأوضاع الاقتصادية و المالية و استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية بسبب الوفرة المالية، وكذلك نتيجة ارتفاع عدد المهاجرين العائدين إلى الجزائر بعد تحسن الأوضاع السياسية و المالية، و ظلت التحويلات في الارتفاع المتذبذب إلى أن بلغت أقصى قيمة لها في سنة 2018 حيث بلغت 4294 مليون دولار، لتتخفص بعدها إلى 2897 مليون دولار سنة 2020، و يمكن أن يكون هذا نتيجة العديد من الأسباب منها: الفارق الكبير بين سعر صرف العملة الصعبة بين البنوك و السوق الموازية و كذلك ضعف النظام البنكي، إضافة إلى عدم امتلاك الجزائر بنوكا

في الدول التي يتواجد فيها عدد كبير من المهاجرين الجزائريين، إضافة إلى جائحة كورونا التي مست جميع دول العالم.

سادسا: القروض الأجنبية: اعتمدت الجزائر على القروض الأجنبية مثل دول كثيرة وهذا في إطار تحقيق مسيرتها التنموية، والشكل الموالي يوضح مسار تدفق القروض الأجنبية خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم 06: تدفق القروض الأجنبية إلى الجزائر للفترة 1980-2020



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم 06 و برنامج Excel 2007

من خلال الشكل رقم (6) نلاحظ أن تدفقات القروض الخارجية إلى الجزائر خلال فترة الثمانينات كانت في تزايد مستمر حيث بلغت 27.24 مليار دولار سنة 1989، ويرتبط هذا بأزمة المديونية التي وقعت في الجزائر سنة 1986، ومع بداية التسعينات لوحظ انخفاض نسبي نوعا ما حيث انخفضت من 28.15 مليار دولار سنة 1990 إلى 26.27 مليار دولار سنة 1993، لتشهد بعد ذلك ارتفاع هذه الديون بداية من 1994 لتبلغ أعلى مستوى لها سنة 1996 بقيمة 33.65 مليار دولار، و كان هذا نتيجة رفض الجزائر إعادة جدولة ديونها و اللجوء المتزايد للقروض المصرفية، وانخفضت بعد ذلك في سنة 1999 إلى 28.20 مليار دولار، ويعود ذلك للتحسن الذي عرفه الإنتاج الوطني وخاصة الإنتاج الفلاحي ونتيجة للمساعدات الأجنبية التي تلقتها الجزائر بعد إعادة جدولة ديونها الخارجية، وكذلك تحسن أسعار النفط في السوق الدولية الذي انعكس بدوره على الإيرادات الوطنية وتحقيق فوائض مهمة، ومع بداية سنة 2000 انخفضت من 25.46 مليار دولار إلى 5.89 مليار دولار سنة 2006، وظلت هذه التدفقات في الانخفاض بوتيرة أقل مما سبق، وكان ذلك نتيجة تسديد الديون بشكل مسبق في السنوات الأولى للألفية

وفي وقتها في الفترات اللاحقة، أما بالنسبة للفترة الممتدة من 2008 إلى 2010 أخذت القروض في الارتفاع ويرجع هذا إلى انخفاض أسعار البترول، ليتراجع حجمها بعد ذلك ليصل إلى 4.67 مليار دولار في سنة 2015 نتيجة ارتفاع العوائد الربعية، ومع حلول سنة 2016 بلغت حجم القروض الأجنبية 5.46 مليار دولار ويعود هذا الارتفاع الطفيف إلى حصول الجزائر على أول قرض خارجي من البنك الإفريقي للتنمية، واستمرت الجزائر في الحفاظ على مستويات منخفضة من القروض الأجنبية منذ سنة 2017 إلى غاية 2020، حيث وصلت هذه الديون سنة 2020 إلى ما يقارب 5 مليار دولار، ويرجع هذا لتغطية العجز في الموازنة العامة بعيدا عن الاستدانة الخارجية ولجوءها إلى التمويل غير التقليدي وكذا تقليل الإنفاق على الاستيراد وتوجيهه إلى المشاريع الاستثمارية.

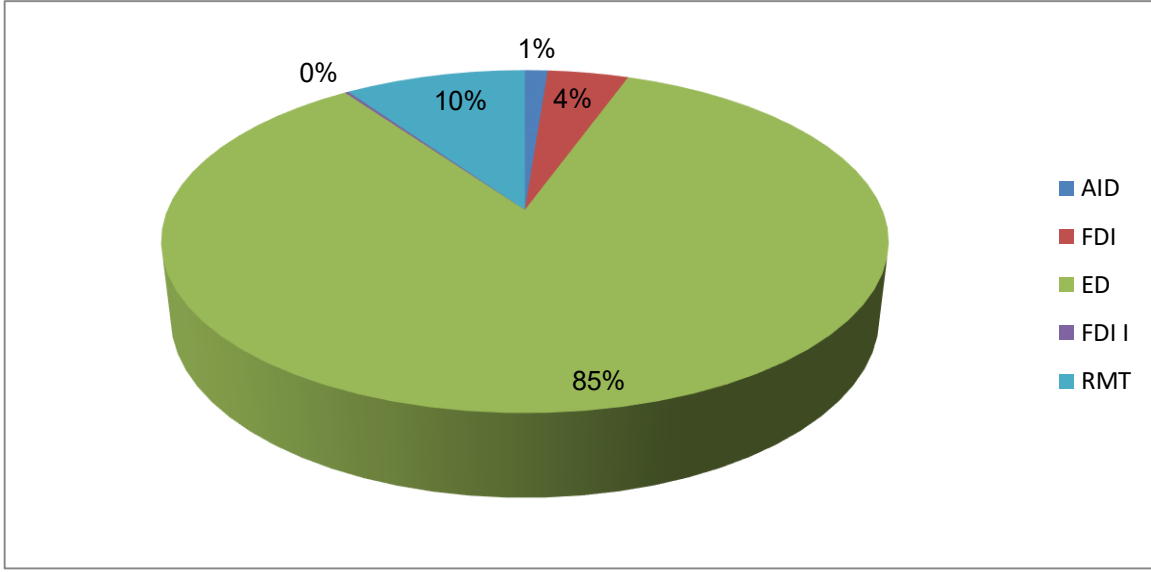
المطلب الثاني: الهيكل النسبي لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية و علاقته بالنتائج المحلي الإجمالي

لقد عرفت تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية للجزائر تذبذبا واضحا في هيكلها، حيث أنه في ظل نظام الاشتراكية كانت القروض الخارجية تهيمن على هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، إلا أنه بعد تطبيق البرامج الإصلاحية عرفت الجزائر تطورا و تحولا جذريا على هيكل تدفقاتها ورست هذه الأخيرة على أربعة أشكال أساسية، تفاوتت نسبها المئوية إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

أولا: الهيكل النسبي لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية:

لقد عرف هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية تغيرا طفيفا، والشكل الموالي يوضح هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم 07: هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر للفترة 1980-2020



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم 07 وبرنامج Excel 2007

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن القروض الأجنبية حازت على النسبة الأكبر من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر، حيث استحوذت على نسبة 85% من إجمالي التدفقات خلال فترة الدراسة، ويرجع هذا إلى أزمة المديونية التي وقعت فيها الجزائر سنة 1986 التي كانت سبب نقص التمويل الداخلي، مما أدى إلى لجوء الجزائر لصندوق النقد الدولي والحصول على قروض التي كانت بطبيعة الحال فترة سدادها طويلة، وهو الأمر الذي جعل القروض الأجنبية تهيمن على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية.

أما فيما يخص باقي تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية فقد كانت ضعيفة مقارنة بالقروض الأجنبية، كما تبين لنا أن تحويلات المهاجرين حازت على المرتبة الثانية بعد القروض الأجنبية بنسبة 10%، أما الاستثمار الأجنبي المباشر فلم تتعدى نسبته 4%، في حين أن المساعدات كانت ضعيفة جدا، إذ بلغت نسبتها 1%، وبالرغم من إنشاء بورصة تمثل السوق المالي في الجزائر إلا أن الاستثمار المحفزي (غير المباشر) ظل منعدما.

وعليه يمكن استخلاص أن القروض الأجنبية تهيمن على هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، في حين تقاسم كل من الاستثمار الأجنبي المباشر، تحويلات المهاجرين والمساعدات باقي التدفقات.

ثانيا: تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

يمكننا مقارنة أشكال رؤوس الأموال الأجنبية بالناتج المحلي الإجمالي، بمعنى نسبة هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم 01: هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

للفترة 2020-1980

السنوات	AID/PIB	FDI/ PIB	ED/ PIB	FDI I/ PIB	RMT/ PIB
1980	0.003	0.005	0.28	0	0.004
1984	0.001	0.00001	0.19	0.000002	0.002
1988	0.002	0.00015	0.30	-0.00002	0.004
1992	0.004	0.0003	0.30	0	0.000
1996	0.003	0.003	0.35	0	0.009
2000	0.002	0.003	0.23	0	0.007
2004	0.002	0.007	0.17	0	0.024
2008	0.002	0.017	0.04	0	0.023
2012	0.001	0.009	0.03	0	0.023
2016	0.001	0.008	0.03	0	0.018
2020	0.001	0.007	0.03	0	0.017

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملاحق رقم 08_07 وبرنامج Excel 2007

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القروض الخارجية مثلت ما نسبته 28 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1980، خلافا لبقية رؤوس الأموال الأجنبية الأخرى التي لم تتعدى مجتمعة نسبة 1.2 %، ومع الدخول في تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي وتطبيق بعض القوانين الجديدة، أصبحت القروض الخارجية تمثل 17 %، وتحويلات المهاجرين تمثل ما نسبته 2.4 % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي سنة 2004، أما التدفقات الرأسمالية الأخرى بقيت ضعيفة، وابتداءا من سنة 2008 أصبحت القروض الخارجية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي حوالي 4 % مع بقاء التدفقات الأخرى في حدود 4.2 %، وانخفضت القروض الخارجية تدريجيا بعد هذه السنة مع قيام الجزائر بتسديدها ولم يعد هذا النوع من رأس المال يمثل سوى 3 % سنة 2020، مع ضعف واضح وملحوظ في بقية رؤوس الأموال الأجنبية الأخرى التي كانت في حدود 2.5 % مجتمعة.

وهذا التحليل السابق يوضح لنا جليا ما تمثله رؤوس الأموال الأجنبية من الناتج المحلي الإجمالي حيث تعد ضعيفة جدا مقارنة بدول نامية أخرى على المستوى الدولي.

المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على النمو الاقتصادي في الجزائر

إن هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر تمثل في أربعة أشكال أساسية تتفاوت نسبها المئوية إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وسنحاول من خلال هذا المبحث دراسة أثر هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المدروسة.

المطلب الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

إن الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة التطبيقية تلعب دورا مهما في أهمية المعلومات ومصداقيتها، من حيث جمعها وتحليلها، الأمر الذي يعطي للبحث قيمة علمية، فمن خلاله يتوصل الباحث لإثبات أو نفي فرضياته، ومن ثم التوصل إلى النتائج النهائية.

أولا: دراسة وصفية إحصائية للسلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة

ويتم ذلك من خلال عرض أهم الخصائص الإحصائية للمتغيرات المدروسة، المتوسط، الانحراف المعياري، أقصى قيمة وأدنى قيمة إضافة إلى الوسيط كما يلي:

1. سلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر " FDI ": تتكون السلسلة من 40 مشاهدة تمتد من سنة

1980 إلى سنة 2020، بمتوسط قدره 773.89، وقيمة عظمى 2746.9 وقيمة صغرى

537.70- وتشتت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري قدره 879.73.

2. سلسلة القروض الخارجية " ED ": تتكون السلسلة من 40 مشاهدة تمتد من سنة 1980 إلى سنة

2020، بمتوسط قدره 17685.12، وقيمة عظمى 33650 وقيمة صغرى 4670 وتشتت قيم

السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري قدره 10034.94.

3. سلسلة المنح والمساعدات الرسمية " AID ": تتكون السلسلة من 40 مشاهدة تمتد من سنة

1980 إلى سنة 2020، بمتوسط قدره 221.82، وقيمة عظمى 419.80 وقيمة صغرى

71.00 وتشتت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري قدره 84.78.

4. سلسلة تحويلات المهاجرين " RMT ": تتكون السلسلة من 40 مشاهدة تمتد من سنة 1980 إلى سنة 2020، بمتوسط قدره 1768.48، وقيمة عظمى 4294.24 وقيمة صغرى 00.00 وتشنت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معيار يقدره 1499.09.

5. سلسلة الناتج المحلي الإجمالي " PIB ": تتكون السلسلة من 40 مشاهدة تمتد من سنة 1980 إلى سنة 2020، بمتوسط قدره 97.17، وقيمة عظمى 213.81 وقيمة صغرى 41.76 - وتشنت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري قدره 59.22.

ثانيا: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة (الكشف عن جذر الوحدة)

تعتمد أغلب الدراسات القياسية على اختبار ديكي فولر لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية، يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة (1980-2020) والتأكد من مدى سكونها، وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة، ويقوم اختبار ديكي فولر الموسع على اختبار الفرضية الآتية:

H0: يوجد جذر الوحدة في السلسلة؛ أي إن السلسلة الزمنية غير مستقرة.

H1 : يوجد جذر الوحدة في السلسلة؛ أي إن السلسلة الزمنية مستقرة.

من خلال الرسوم البيانية للسلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة¹، نلاحظ مبدئياً وجود اتجاه عام للسلاسل المدروسة، وللتأكد من مدى استقرارية متغيرات الدراسة وبشكل أدق وجب إجراء اختبارات أخرى منها اختبار جذر الوحدة، بالاعتماد على اختبار ديكي فولر المطور "ADF" والجدول الآتي يبين ذلك:

¹ انظر الملحق رقم 09

الجدول رقم 2: اختبار سكون بيانات متغيرات النموذج باستخدام ديكي فولر الموسع " ADF "

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)						
Null Hypothesis: the variable has a unit root						
At level						
With constant	t-statistic	PIB	AID	ED	FDI	RMT
		-0,8766	-2,0293	-0,9318	-1,5687	-1,2524
	Prob	0,7854	0,2736	0,7674	0,489	0,642
With constant & Trend	t-statistic	-4,942	-3,5013	-2,1369	-2,471	-2,6607
	Prob	0,0019	0,0528	0,51	0,3399	0,2574
Without constant & Trend	t-statistic	0,4278	-0,6177	-0,8779	-0,9193	0,0064
	Prob	0,8015	0,4433	0,3294	0,3121	0,6788
At Frist Difference						
With constant	t-statistic	d(PIB)	d(AID)	d(ED)	d(FDI)	d(RMT)
		-5,3492	-11,0141	-3,8364	-8,7749	-6,4928
	Prob	0,0001	0,0000	0,0055	0,0000	0,0000
With constant & Trend	t-statistic	-5,2547	-10,912	-3,9167	-8,6633	-6,4142
	Prob	0,0006	0,0000	0,0206	0,0000	0,0000
Without constant & Trend	t-statistic	-5,2974	-11,1623	-3,8445	-8,83	-6,4218
	Prob	0,0000	0,0000	0,0000	0,0000	0,0000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12

يتضح من خلال نتائج الجدول أن كل السلاسل المدروسة غير مستقرة عند المستوى، مما يجب علينا إجراء فروق من الدرجة الأولى، حيث تبين بعد إجراء الفروق أن السلاسل المدروسة مستقرة عند الفرق الأول بخلوها من الاتجاه العام ومن الجذر الوحدوي. وهذا يعني أن جميع السلاسل متكاملة من الدرجة الأولى عند مستوى معنوية 5%، ويمكن تلخيص الإستقرارية فيما يلي:

D(FDI), D(ED), D(AID), D(RMT) , D(PIB) I (1) ...5%

ثالثاً: تطبيق منهجية الـ ARDL لدراسة أثر تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على الناتج المحلي

الإجمالي

• توصيف النموذج

$$PIB = f(FDI, RMT, ED, AID) \dots (1)$$

بعد دراسة الإستقرارية لمتغيرات الدراسة بالاعتماد على اختبارات جذر الوحدة، تبين أن كل السلاسل تستقر في الفرق الأول إذن هي متكاملة من الدرجة الأولى (1) ، ومن ثمة ارتأينا أن نموذج الانحدار

الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) سيكون الأفضل في دراسة العلاقة بين المتغيرات، كون معلمته المقدره ستكون أكثر اتساقا، كما أن نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لا تتأثر بالتغيرات الهيكلية إضافة إلى ذلك تسمح بدراسة العلاقة في ظل وجود فترات إبطاء.

• اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود للنموذج

يتم اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود بالاعتماد على قيمة (F_statistic) لفحص معنوية مستويات التأخير في نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، ومقارنتها بالقيم الجدولية الحرجة المقسمة إلى مجموعتين، قيم دنيا تفرض بأن جميع المتغيرات متكاملة في المستوى (0)، وقيم عليا تفترض بأن جميع المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى (1)، ويتم قبول فرضية عدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك، إذا وقعت أقل من الحد الأدنى، ورفضها إذا كانت أكبر من القيم الحرجة العليا أما الحالة الثالثة فهي وقوعها بين القيمتين فيصبح في هذه الحالة الاختبار غير حاسم، والنتائج مبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم 03: نتائج اختبار التكامل المشترك وفق اختبار الحدود

Test Bounds-ARDL(اختبار منهج الحدود)		
Test Statistic	Value	K
F_statistic	4.180808	3
Critical Value Bounds		
Significance	<i>I₀ Bound</i>	<i>I₁ Bound</i>
10%	2.37	3.2
5%	2.79	3.67
1%	3.65	4.66

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews12 .

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة الإحصائية المحسوبة ($F=4.180808$) أكبر من (5%،10%) المعنوية لدرجات (3.2،3.67) الدرجة الجدولية للقيم الأعلى الحد على التوالي، ومن ثمة نرفض فرضية العدم؛ أي توجد علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المفسرة (الاستثمار الأجنبي المباشر، القروض الأجنبية، المساعدات الأجنبية الرسمية، تحويلات المهاجرين إلى المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) عند مستوى دلالة 5% (يوجد تكامل مشترك عند درجة معنوية تقدر بـ5%).

• تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة المتباطئة ARDL:

نتائج هذا الاختبار مبينة في الجدول التالي:

الجدول (04): تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL

Dependent Variable: PIB				
Method: ARDL				
Date: 22/06/22 Time:15:11				
Sample (adjusted): 1982 2020				
Included observations: 36 after adjustments				
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (4 lags, automatic):DAID DED DFDI DRMT				
Fixed regressors:				
Number of models evaluated: 2500				
Selected Model: ARDL(1, 2, 2,0)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
PIB(-1)	0.613830	0.090182	6.806546	0.0000
FDI	8.476102	5.826890	1.454653	0.1561
FDI(-1)	1.097159	6.406388	0.171260	0.8652
FDI(-2)	13.84091	6.296983	2.198023	0.0358

AID	29.38189	33.16043	0.873037	0.3896
AID(-1)	-20.76137	29.76543	-0.697500	0.4909
AID(-2)	-61.98849	33.16043	-1.869351	0.0714
RMT	3.717064	3.965983	0.937237	0.3561
C	25733.82	10438.96	2.465171	0.0196
R-squared	0.966344	Mean dependent var		99931.36
Adjusted R-squared	0.957369	S.D. dependent var		59421.32
S.E. of regression	12268.92	Akaike info criterion		21.86670
Sum squared resid	4.52 E+09	Schwarz criterion		22.25060
Log likelihood	-417.4006	Hannan-Quinn criter.		22.00444
F-statistic	1076707	Prob (F-statistic)		0.00000
Durbin-Watson stat	1.899815			

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews12

• تقدير العلاقة التوازنية في المدى الطويل ومعامل تصحيح الخطأ

بعد التأكد من وجود علاقة في الأجل الطويل باستخدام اختبار منهج الحدود، تم تقدير النموذج في الأجل

الطويل، والنتائج مبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم 05: نتائج تقدير نموذج ARDL في المدى الطويل ومعامل تصحيح الخطأ

Conditional Error correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
c	35840.14	14718.99	2.434959	0.0208
PIB(-1)*	-0.391451	0.105121	-3.723811	0.0008
FDI(-1)	13.56410	5.364508	2.528489	0.0168
ED ⁴⁴	-0.817053	0.440987	-1.852785	0.0735
RMT(-1)	3.962042	3.967784	0.998553	0.3257
D (FDI)	4.132169	5.856151	0.705612	0.4857
D ((FDI(-1)))	-12.18085	5.825058	-2.092657	0.0447

D RMT	11.08670	4.754183	2.331989	0.0264
* P- VALUE incompatible with t-bounds distribution				
** variable interpreted as $z=z(-1) + D(Z)$				
Levels Equation				
Case 2:Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI	34.65083	16.25213	2.132079	0.0410
ED	-2.087243	0.914461	-2.282484	0.0295
RMT	10.12143	8.783427	1.152332	0.2580
C	91557.17	27289.85	3.354990	0.0021
EC = PIB- (34.65083*FDI-2.087243*ED+10.12143*RMT +91557.17)				

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews12

رابعا: اختبارات التشخيص للنموذج

للتأكد من جودة النموذج المستخدم في قياس تأثير تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على الناتج

المحلي الإجمالي يستلزم الاختبارات التشخيصية التالية:

1- اختبار وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء (Im test):

ونتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 06: اختبار وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.793419	Prob. F(2,29)	0.4619
Obs*R-squared	2.023311	Prob. Chi-Square(2)	0.3636

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews12

من خلال الجدول 06 نلاحظ أن قيمة $F \text{ Prob} = 0.4619$ أكبر من 5% ومنه نقبل فرضية العدم التي

تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

2- اختبار عدم ثبات تباين الأخطاء في النموذج المشروط بالانحدار الذاتي (ARCH) :

يوجد العديد من الاختبارات لاكتشاف مشكلة تجانس التباين وسنعمد على اختبار ARACH الذي يعتمد على العلاقة بين مربعات البواقي وجميع المتغيرات المستقلة وكذلك مربعاته ونتائج هذا الاختبار مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم 07: اختبار ثبات التباين (تجانس التباين)

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.039653	Prob. F(1,36)	0.8433
Obs*R-squared	0.041810	Prob. Chi-Square(1)	0.8380

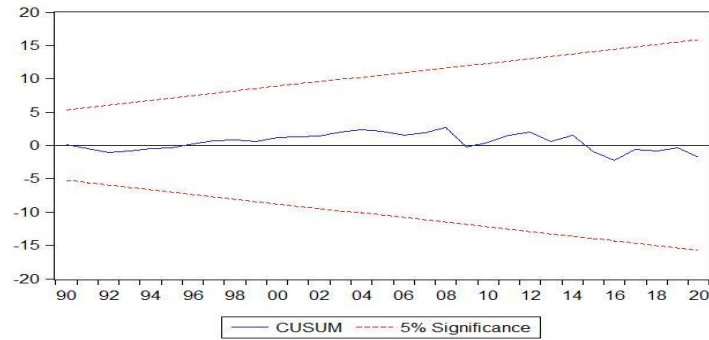
المصدر: من إعداد الباحثين، بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews12

من خلال الجدول أعلاه لدينا القيمة الإحصائية المحسوبة (Prob.f=0.8433) هي أكبر من (0.05)، أي نقبل فرضية عدم، ومن ثمة يوجد ثبات تباين على مستوى حد الخطأ العشوائي عند مستوى معنوية (5%).

3- اختبار الاستقرار الهيكلي (cosum test):

للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها عبر الزمن نستعمل اختبار المجموع التراكمي للبواقي وللمربعات، ونتائج الاختبار موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم 08: نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي



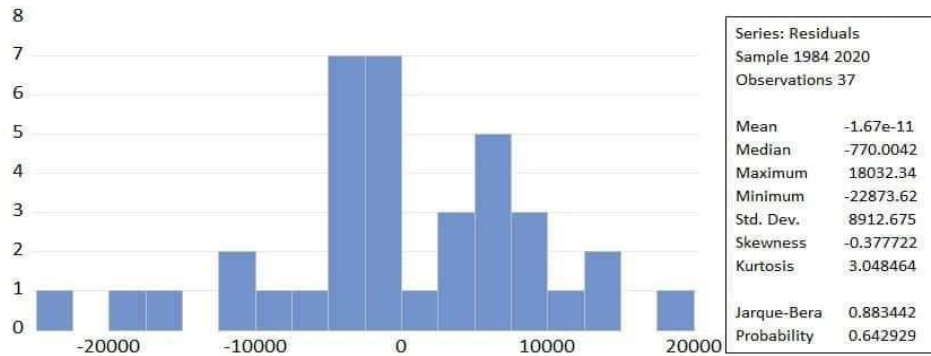
المصدر: من إعداد الباحثين، بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews12

من خلال الشكل أعلاه، اتضح لنا أن الخط الأزرق داخل المنطقة الحرجة معناه أن النموذج مستقر هيكليا.

4- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية:

وننتج هذا الاختبار موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم 09: اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية



المصدر: من إعداد الباحثين، بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews12

من خلال الشكل رقم 09 لدينا القيمة المحسوبة لبارك بارا (JB) أقل من 5.99 كما أن الاحتمال 64.2% أكبر من 5% وبالتالي نقبل فرضية عدم القائلة بأن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي.

❖ **نتيجة:** بعد إجراء جملة من الاختبارات الإحصائية والموضحة في الجداول والأشكال السابقة يتضح

أن النموذج خالي من مشكل عدم تجانس التباين ومن مشكلة الارتباط الذاتي، كما أن اختبار

المجموع التراكمي لمربعات البواقي داخل المنطقة الحرجة عند مستوى معنوية 5% و بواقي

النموذج تتبع التوزيع الطبيعي، وعليه فإن تقديرات النموذج مستقرة.

المطلب الثاني: تفسير النتائج المتوصل إليها

سنتطرق في هذا المطلب إلى تفسير نتائج علاقة الأجل الطويل والتي تتم عبر مرحلتين هما:

أولاً: التفسير الإحصائي:

في هذا الاختبار يجب أن يتحقق شرطان هما أن يكون معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي، حيث نلاحظ من نتائج الجدول رقم 05 أن معامل تصحيح الخطأ يساوي -0.391451 ومعنوي، لأن $prob = 0.0008$ أقل من 0.05 ومنه فقد تحقق الشرطين، وتتمثل معادلة التكامل المشترك (العلاقة طويلة الأجل) كما يلي:

$$PIB = 34.65083 * FDI - 2.087243 * ED + 10.12143 * RMT + 91557.17$$

كما يمكن شرح قيمة معامل حد الخطأ (-0.391451) بأن 39.1451% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في واحدة الزمن 2 سنة 6 أشهر و 55 يوم من أجل العودة إلى الوضع التوازني طويل الأجل. بالنسبة لبارمترات الأجل الطويل نتناولها كما يلي:

- **الاستثمار الأجنبي المباشر:** في الأجل الطويل اتضح وجود أثر موجب وقوي معنويًا 4.1% للاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي، حيث إذا ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر بمليون دولار يؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بـ 34.65083 مليون دولار.
- **القروض الأجنبية:** في الأجل الطويل اتضح وجود أثر سالب معنويًا 2.95% للقروض الأجنبية على الناتج المحلي الإجمالي بحيث إذا ارتفعت القروض الأجنبية بمليون دولار تؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بـ 2.087243 مليون دولار.
- **تحويلات المهاجرين:** يشير الأجل الطويل إلى وجود أثر موجب غير معنوي 25.8% لتحويلات المهاجرين على الناتج المحلي الإجمالي.

وبالنسبة للقوة التفسيرية للمتغيرات المذكورة أعلاه للمتغير التابع تم تقديرها من خلال معامل التحديد $R^2 = 0.966344$ وهذا يشير إلى أن المتغيرات المستقلة المتمثلة في الاستثمار الأجنبي المباشر والقروض الأجنبية والتحويلات تفسر بنسبة 96.63% التغيرات التي تحدث في المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي وتعد هذه النسبة جيدة ومقبولة، أما 3.37% هو مقدار الخطأ أو متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج أو لعدم دقة البيانات الإحصائية.

ثانيا: التفسير الاقتصادي:

إن النتائج المتوصل إليها سابقا من خلال قياس أثر تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1980-2020، تعد مقبولة من الناحية القياسية وذلك بناء على ما أسفرت عليه نتائج التقدير والاختبارات التشخيصية للنموذج المقدر عن صحة هذا الأخير، إلى أن بعضا من تلك النتائج نجد عليها تحفظات من الناحية الاقتصادية، حيث يمكن تفسير تلك النتائج حسب النظرية الاقتصادية والبناء النظري للموضوع المقدم سابقا كما يلي:

- بالنسبة للأثار السلبية للقروض الخارجية في الأجل الطويل وحسب نتائج القياس، هي الأخرى تعد مقبولة اقتصاديا بالنسبة لحالة الجزائر، وذلك لأن الجزائر لم تعد بعد تعتمد على القروض الخارجية في تمويل برامجها الاستثمارية و التنمية، ويلاحظ هذا منذ بداية الألفية الجديدة وذلك تزامنا مع تحسن أسعار النفط ومن ثم تحسن احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر خلال السنوات (2000-2014)، كما أن هذا النوع من رؤوس الأموال الأجنبية يترتب عليه ما يسمى بخدمة الدين، إضافة إلى أن الاستغلال السيئ لتلك القروض ينعكس سلبا على اقتصاد البلد ومن ثم على استمرار زيادة الناتج المحلي الإجمالي.
- أما بالنسبة للأثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر فهي كذلك نتائج تعد مقبولة، و يفسر ذلك بأن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر عرف تزايدا ملحوظا في الآونة الأخيرة نتيجة لتحسن مناخ الاستثمار في الجزائر وكذلك نتيجة لزيادة جلب الاستثمارات في قطاع الطاقة الذي يعد القاطرة التي تقود الاقتصاد الوطني.
- أما بالنسبة لعلاقة تحويلات المهاجرين بالناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل، فقد كانت علاقة طردية ولكن ضعيفة، وهو ما يتماشى مع العديد من الدراسات الاقتصادية، ويرجع هذا لضعف تدفق هذه التحويلات إلى الجزائر وأنها تمثل نسبا ضعيفة من إجمالي التدفقات خلال السنوات الأخيرة.

بناء على التحليل والتفسير الاقتصادي السابق للنتائج المتحصل عليها من الدراسة القياسية والتي

كانت صحيحة قياسيا واقتصاديا، وعليه فإن معادلة التكامل المشترك هي:

$$PIB = 34.65083*FDI-2.087243*ED+10.12143*RMT +91557.17$$

كما تجدر بنا الإشارة بعد هذه النتائج النهائية المتوصل إليها من الدراسة وقبولها من الناحية القياسية والاقتصادية، إلى أن رؤوس الأموال الأجنبية ليست من المحددات الرئيسية للنتائج المحلي الإجمالي في الجزائر، وأن هذا الأخير يعتمد بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات، حيث أنه يعد القاطرة الرئيسية المؤثرة على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر بنسبة تقارب 98% من إجمالي صادرات الجزائر السنوية، هذا بالإضافة إلى محددات أخرى، ولكن ما أردنا توضيحه هو محدودية دور رؤوس الأموال الأجنبية في تحقيق معدلات نمو اقتصادي إيجابية في الجزائر خلال هذه الفترة.

خلاصة الفصل:

لقد تعرضنا من خلال هذا الفصل التطبيقي إلى دراسة قياسية لأثر تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2020، حيث قمنا بالتطرق كمرحلة أولى إلى تحليل العلاقة بين كل من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية والنمو الاقتصادي، من خلال دراسة كل من الهيكل الشكلي والنسبي لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية للجزائر.

كمرحلة ثانية، قمنا بمحاولة صياغة نموذج لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية عن طريق تشكيل نموذج اقتصادي قياسي لها، وذلك من أجل معرفة هل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية تؤثر على النمو الاقتصادي أم لا، حيث قمنا بجمع مختلف المتغيرات وحصرتها، وبالاستعانة ببرنامج 12 Eviews تحصلنا على كافة النماذج الممكنة التي أوصلتنا في الأخير إلى أمثل نموذج مفسر، يبين لنا أن تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية تؤثر على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، ففي الأجل الطويل تبين لنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر وتحويلات المهاجرين تؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي، في حين كانت القروض الأجنبية تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي.

خاتمة

خاتمة:

تعتبر تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية أحد المصادر التمويلية الداعمة للمصادر المحلية، ومن المتعارف عليه أن هذه التدفقات لها أثر كبير في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي للدول المضيفة، وهو الأمر الذي جعل الجزائر تتجه نحو تحرير اقتصادها أمام العالم الخارجي لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية والنهوض بالاقتصاد الوطني، وتختلف هذه التدفقات من حيث درجة تأثيرها ومن حيث أشكالها حسب كل دولة، فبالنسبة للجزائر فقد عرفت خلال فترة الدراسة هيكل جديد يختلف عما كان قبل سنة 2000، يضم أربعة أشكال والمتمثلة في القروض الأجنبية، الاستثمار الأجنبي المباشر، تحويلات المهاجرين والمساعدات الأجنبية.

ويتمثل الهدف الرئيسي من بحثنا هذا في إيجاد أثر تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على النمو الاقتصادي والحصول على نموذج يتماشى مع الواقع الاقتصادي الجزائري، وذلك من خلال استخدام أساليب الاقتصاد القياسي وباستعمال المعطيات المتحصل عليها خلال فترة الدراسة.

أولاً: نتائج الدراسة

توصلنا من خلال دراستنا إلى النتائج التالية:

- إن لرؤوس الأموال الأجنبية مزايا وإيجابيات كثيرة اتجاه اقتصاديات الدول المضيفة، غير أن هذا لا يعني أنه ليس لها جوانب سلبية اتجاهها، وعليه فإن سوء استخدام رؤوس الأموال الأجنبية قد يؤثر سلباً على الدول المتلقية.
- تعد القروض الخارجية الشكل الأكثر تدفقاً لرؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر.
- الغياب التام لأحد أهم أشكال تدفقات رؤوس الأموال والمتمثل في الاستثمار الأجنبي غير المباشر وذلك نظراً للضعف الشديد والتدهور الكبير في السوق المالي الجزائري.
- من خلال نتائج الدراسة يمكن التمييز بين نوعين من هيكل رؤوس الأموال الأجنبية، الأول يسمى الهيكل الشكلي وهو الذي يعرفنا بعدد أنواع رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى بلد ما، في حين يسمى الثاني الهيكل النسبي وهو الذي يصف تركيبة مختلف رؤوس الأموال الأجنبية التي يحددها الهيكل الشكلي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

- وجود أثر كبير لهيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على النمو الاقتصادي في الأجل القصير والطويل.
- وجود علاقة طردية بين تحويلات المهاجرين والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل.
- وجود علاقة طردية قوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل.
- وجود علاقة عكسية بين القروض الأجنبية والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

ثانياً: اختبار الفرضيات

من اجل القيام بهذه الدراسة قمنا بوضع مجموعة من الفرضيات فكانت الإجابة كما يلي:

- **الفرضية الأولى:** تعتبر تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية انتقال الأموال من إحدى الدول إلى دولة أخرى، وعليه فقد تم تأكيد صحة هذه الفرضية الأولى من خلال الدراسة التي تطرقنا إليه في الفصل الأول والتي أثبتت أن تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية هي انتقال رؤوس الأموال في شكل إقراض واقتراض بين الدول المختلفة، أو في شكل تدفقات مالية بين المالكين والشركة المملوكة لهم في الخارج ملكية كاملة أو جزئية، أو عن طريق تحويلات المهاجرين.
- **الفرضية الثانية:** يعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة في الدخل الوطني الحقيقي في المدى الطويل، ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي من بين أهم مؤشرات، وقد تم تأكيد صحة هذه الفرضية الثانية من خلال الدراسة التي تطرقنا إليه في الفصل الثاني والتي أثبتت أن النمو الاقتصادي هو الزيادة في الدخل الوطني الحقيقي، وأن الناتج المحلي الإجمالي هو المؤشر الذي يعبر عن القوة الاقتصادية للدولة.
- **الفرضية الثالثة:** تؤثر التدفقات الأجنبية على النمو الاقتصادي، وقد تم تأكيد صحة هذه الفرضية الثالثة من خلال الدراسة القياسية التي تطرقنا إليها في الفصل الثالث، باستخدام نموذج (ARDL) التي أثبتنا فيها وجود علاقة تأثير بين هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية والناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل ويختلف تأثيرها من شكل لآخر.

ثالثا: التوصيات

- العمل على الاستفادة من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، من خلال تعزيز الرقابة واللوائح على النظام المالي وتطوير الاقتصاد الوطني لزيادة القدرة الاستيعابية ومرونة الاقتصاد في مواجهة المخاطر المرتبطة بالتدفقات الوافدة.
- ضرورة الاهتمام وتركيز الجهود نحو هذه التدفقات من خلال توفير المناخ الجيد للاستثمار واستخدام المزايا والحوافز لتوجيه الشركات الاستثمارية نحو البلد.
- العمل على تفعيل دور السوق المالي كسبيل لجذب الاستثمارات الأجنبية الغير مباشرة، والتي تعتبر من أهم تدفقات رؤوس الأموال على المستوى الدولي، وممولا هاما للنشاط الحقيقي في الاقتصاد الوطني.
- الإصلاح الفعلي والشامل للنظام المالي كونه الواجهة الأولى لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، مع فتح فروع للبنوك الوطنية في الخارج لتسهيل عملية تحويل أموال المهاجرين.

رابعا: آفاق الدراسة

- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات الجزائرية " دراسة قياسية ".
- أثر تدفقات القروض الأجنبية على النمو الاقتصادي " دراسة قياسية ".
- ما مدى تأثير تحويلات المهاجرين على الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات " دراسة قياسية ".

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب

1. أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، **النقود والتوازن الاقتصادي**، مصر، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 2000.
2. توفيق عباس عبد العون المسعودي، **الإقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
3. جون هدسون، مارك هرندر، ترجمة: طه عبد الله منصور، محمد عبد الصبور محمد، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 1987.
4. جيمس جوارتيني، ريجار داستروب، **الإقتصاد الكلي الإختيار العام والخاص**، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999.
5. حسام داوود وآخرون، **مبادئ الإقتصاد الكلي**، دار المسيرة، عمان، 2005.
6. حسين كريم حمزة، **العولمة المالية والنمو الاقتصادي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن 2011.
7. دراز حامد عبد المجيد، **السياسات المالية**، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2002-2003.
8. زاهد محمد ديري، **إدارة الأعمال الدولية**، دار الثقافة، الأردن، 2011.
9. زينب حسين عوض الله، **الإقتصاد الدولي**، الإسكندرية، الدار الجامعية، 1998.
10. سالم رشدي سيد، **إدارة التمويل الدولي**، دار الرابحة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2015.
11. سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبدة، **قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية**، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2014.
12. سمير أمين، **التراكم على الصعيد الدولي**، دار بن خلدون، لبنان، 1978.
13. عاطف علاونة، **الاستثمار في أسواق رأس المال ودوره في جذب الاستثمارات الأجنبية**، دمشق، 2008.

14. عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، عمان، دار المجدلأوي للنشر، 1999.
15. عطية عبد الواحد وآخرون، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخل الطبعة الأولى، دار النهضة العربية القاهرة، 1993.
16. علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي، نظريات وسياسات، دار المسيرة، عمان، الطبعة الأولى، 2007.
17. فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2004.
18. ماجد أحمد عبد الله، إدارة الاستثمار، الطبعة الأولى، دار أسامة، عمان، 2011.
19. محمد صالح تركي القرشي، علم الاقتصاد و التنمية، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
20. مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، نظريات و سياسات و موضوعات، دار وائل، الأردن، 2007.
21. ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد، دار المريخ للنشر، الرياض السعودية، 2006.
22. نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007.

ثانيا: الرسائل و الأطروحات

1. أماني عبد العزيز فاخر، أثر تدفقات رؤوس الأموال على معدل الصرف في الدول النامية (دراسة مقارنة)، رسالة دكتوراه في اقتصاديات التجارة الخارجية، جامعة حلوان، مصر، 2002.
2. رحالي بلقاسم، الاستثمار العمومي والنمو الإقتصادي في الجزائر (دراسة تحليلية قياسية من 1970-2013)، أطروحة الدكتوراة في الإقتصاد و الإحصاء التطبيقي، المدرسة العليا للإحصاء و الإقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2016-2017.

3. سهيلة عريوة، مؤشرات قياس النمو المستدام والتنمية الاقتصادية المستدامة (دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري)، مذكرة ماجستير، إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010-2011.

4. كبداني سيد أحمد، أثر النمو الإقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية (دراسة تحليلية قياسية)، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر 2012-2013.

5. وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفصيلها حالة الجزائر، مصر، السعودية، دراسة مقارنة خلال الفترة 1990-2010، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2013-2014.

ثالثا: قائمة المجلات

1. إبراهيم موسى، أثر التدفقات المالية الدولية على التنمية الاقتصادية في الدول النامية، جامعة بغداد، 2009.

2. إبراهيم موسى، قياس تحليل أثر التدفقات المالية الدولية في التنمية الاقتصادية في بلدان نامية مختارة خلال المدة 1990 - 2006، جامعة بغداد، قسم الاقتصاد، العدد التاسع عشر، 2009.

3. أحمد طلفاح، التدفقات المالية الدولية، برامج التدريب عن بعد، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، بحوث جسر التنمية، 2006.

4. باصور كمال، بوشنافة الصادق، دراسة تحليلية لأثر تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2016، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 5، العدد 2، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، 2019.

5. بزارية امحمد، آيت سي معمر نوال، الأثر الإنمائي للتحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 7، 2017.

6. حريري عبد الغني، آثار تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية و سياسات مواجهة مخاطرها، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الثامن، 2019.

7. زينب عباس زعزوع، دور المنح و المساعدات الأجنبية في التطوير التنظيمي، النهضة، المجلد 13، العدد 2، جامعة القاهرة، مصر، 2012.
8. سامية مقعاش، تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وأثرها على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي دراسة حالة ماليزيا، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، العدد 16، 2016.
9. سوزان سكالدر، الزيادة الكبيرة في تدفقات رؤوس الأموال: أهي نعمة أم نقمة؟، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 31، العدد 1، مارس 1994.
10. محفوظ جبار، التدفقات الدولية لرؤوس الأموال و تأثيرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر، جامعة بغداد، قسم الاقتصاد، العدد الثامن و الأربعون، 2016.
11. محفوظ جبار، سامية عمر عبدة، التدفقات الدولية لرؤوس الاموال وتأثيرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 48، 2016.
12. هيل عجمي جميل، الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية، الحجم والاتجاه والمستقبل، دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 1999.

رابعاً: المواقع الالكترونية

1. الموقع الرسمي لجريدة الشروق: <https://www.echoroukonline.com>

➤ المراجع باللغة الأجنبية

1. Hollis B.shenery and Alan strout, **Foreign Assistance and Economic Devlopment**, the american economic review, USA, september 1966.
2. IMF, (2009), **Balance of Payments and International Investment Position Manual**", Sixth Edition.
3. Jacques lecaillan, **la croissance économique**, Edition cujas, paris.
4. Lawrence Schembri, **Les taux de change flottants: une nouvelle analyse**, revue de la banque du Canada, Automne.
5. Mahdjouba Zaiter Lahimer, **"L'impact des entés de capitaux privés sur la croissance économique dans les pays en développement, "**

thèse pour l'obtention du titre de docteur en science économique, l'aboratoire d'économie de dophine, univ paris, 2011.

6. Narayan Sethi and K. uma shankan patnaik, "**Impact Of International Capitl Flows On India's Economic Growth**", research scholar, Department of economics, Univercity of hyderabad, India, 2006.
7. Raymond Bertrand, (1971), "**Economie financière internationale**", Edition PUF, Paris.
8. Robert J. Barro, Xavier Sala-i-Martin: **ECONOMIC GROWTH**, Second Edition, The MIT Press, Cambridge, Massachusetts, London, England, 2004.

الملاحق

الملحق رقم 1: النمو الاقتصادي في الجزائر

TC	السنوات	TC	السنوات
0,04	2000	0,01	1980
0,03	2001	0,03	1981
0,06	2002	0,06	1982
0,07	2003	0,05	1983
0,04	2004	0,06	1984
0,06	2005	0,04	1985
0,02	2006	0,00	1986
0,03	2007	-0,01	1987
0,02	2008	-0,01	1988
0,02	2009	0,04	1989
0,04	2010	0,01	1990
0,03	2011	-0,01	1991
0,03	2012	0,02	1992
0,03	2013	-0,02	1993
0,04	2014	-0,01	1994
0,04	2015	0,04	1995
0,03	2016	0,04	1996
0,01	2017	0,01	1997
0,01	2018	0,05	1998
0,01	2019	0,03	1999
-0,17	2020		

الملحق رقم 02: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

FDI	السنوات	FDI	السنوات
280,10	2000	348,60	1980
1 113,00	2001	13,00	1981
1 064,90	2002	-53,50	1982
637,80	2003	0,41	1983
881,80	2004	0,80	1984
1 156,00	2005	0,40	1985
1 841,00	2006	5,30	1986
1 686,70	2007	3,70	1987
2 638,60	2008	13,00	1988
2 746,90	2009	12,00	1989
2 300,00	2010	0,30	1990
2 571,00	2011	11,60	1991
1 500,00	2012	30,00	1992
1 691,80	2013	0,00	1993
1 502,00	2014	0,00	1994
-537,70	2015	0,00	1995
1 638,00	2016	270,00	1996
1 230,00	2017	260,00	1997
1 466,00	2018	606,60	1998
1 381,00	2019	291,60	1999
1 126,70	2020		

Source: <https://data.worldbank.org/country/algeria>

الملحق رقم 03: تدفق المساعدات الأجنبية إلى الجزائر

AID	السنوات	AID	السنوات
199,90	2000	205,00	1980
198,80	2001	167,00	1981
186,00	2002	134,70	1982
239,00	2003	93,00	1983
316,90	2004	120,90	1984
347,00	2005	172,00	1985
240,60	2006	167,00	1986
395,00	2007	213,00	1987
324,80	2008	171,90	1988
302,00	2009	158,00	1989
201,00	2010	331,60	1990
193,00	2011	211,00	1991
147,00	2012	374,70	1992
203,00	2013	326,00	1993
160,60	2014	295,00	1994
71,00	2015	295,70	1995
144,50	2016	306,80	1996
174,60	2017	247,80	1997
144,50	2018	419,80	1998
175,70	2019	137,90	1999
180,80	2020		

Source: <https://data.worldbank.org/country/algeria>

الملحق رقم 04: تدفق الاستثمار المحفزي إلى الجزائر

FDI I	السنوات	FDI I	السنوات
0,00	2000	0,00	1980
0,00	2001	0,00	1981
0,00	2002	2,83	1982
0,00	2003	-2,09	1983
0,00	2004	0,20	1984
0,00	2005	0,00	1985
0,00	2006	0,00	1986
0,17	2007	0,00	1987
0,00	2008	-1,86	1988
0,00	2009	0,00	1989
-1 429,75	2010	0,00	1990
-8,25	2011	0,00	1991
0,00	2012	0,11	1992
0,00	2013	0,00	1993
0,00	2014	0,00	1994
0,00	2015	0,00	1995
0,00	2016	0,00	1996
0,00	2017	0,00	1997
0,00	2018	0,00	1998
0,00	2019	0,00	1999
0,00	2020		

الملحق رقم 05: تدفق تحويلات المهاجرين إلى الجزائر

RMT	السنوات	RMT	السنوات
790,00	2000	300,99	1980
1 365,85	2001	309,10	1981
1 732,12	2002	328,82	1982
2 423,64	2003	238,06	1983
3 279,46	2004	180,60	1984
3 106,43	2005	378,50	1985
2 267,32	2006	763,88	1986
2 881,47	2007	517,35	1987
3 507,48	2008	390,71	1988
3 310,41	2009	540,70	1989
3 252,41	2010	333,02	1990
3 539,38	2011	216,10	1991
3 904,83	2012	0,00	1992
3 292,83	2013	0,00	1993
4 106,99	2014	0,00	1994
3 238,69	2015	0,00	1995
3 507,97	2016	880,00	1996
3 910,16	2017	1 059,99	1997
4 294,24	2018	1 060,00	1998
3 610,16	2019	790,00	1999
2 897,89	2020		

Source: <https://data.worldbank.org/country/algeria>

الملحق رقم 06: تدفق القروض الأجنبية إلى الجزائر

ED	السنوات	ED	السنوات
25,46	2000	19,36	1980
22,74	2001	18,37	1981
23,03	2002	17,63	1982
23,76	2003	16,36	1983
22,41	2004	15,80	1984
17,08	2005	18,26	1985
5,89	2006	22,64	1986
6,13	2007	24,44	1987
6,24	2008	26,10	1988
7,41	2009	27,24	1989
7,25	2010	28,15	1990
6,05	2011	28,48	1991
5,51	2012	27,35	1992
5,24	2013	26,27	1993
5,52	2014	30,23	1994
4,67	2015	33,04	1995
5,46	2016	33,65	1996
5,70	2017	30,89	1997
5,71	2018	30,68	1998
5,40	2019	28,20	1999
5,18	2020		

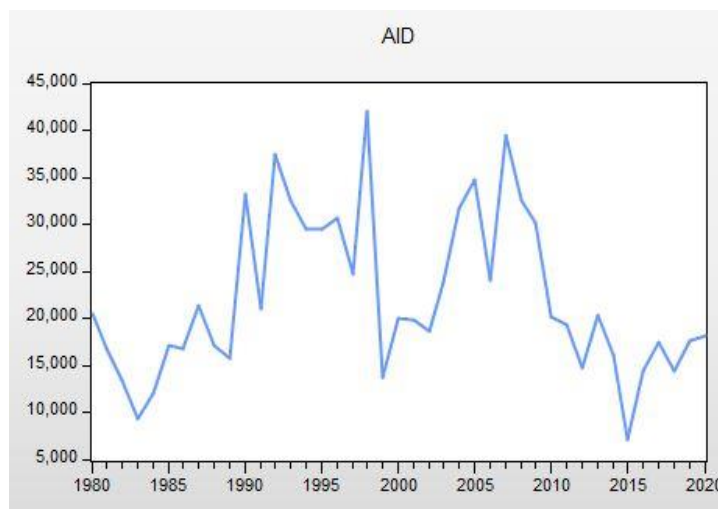
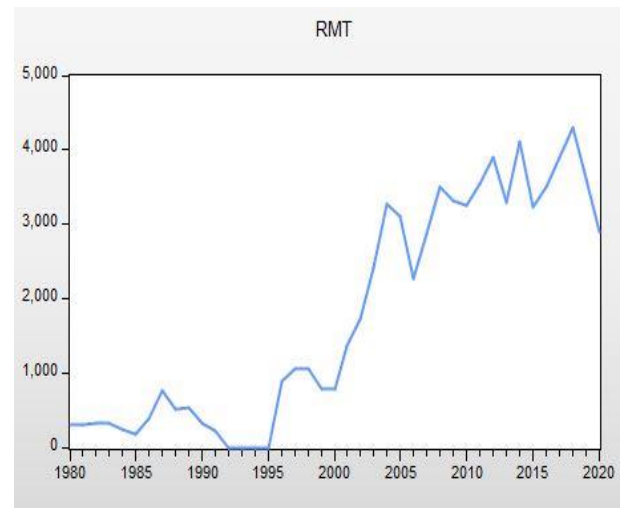
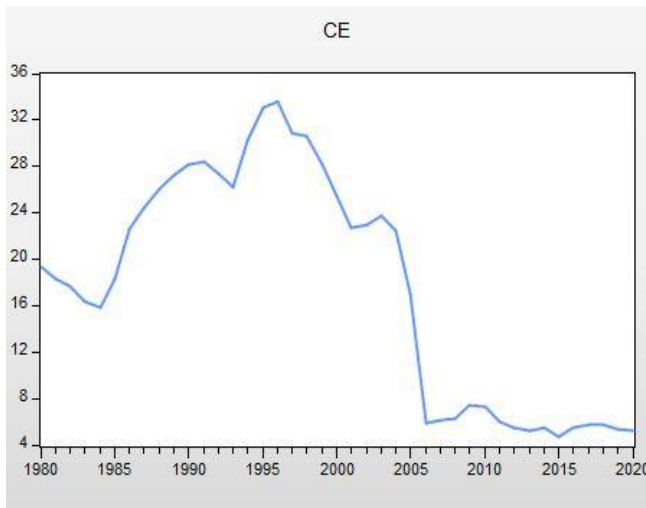
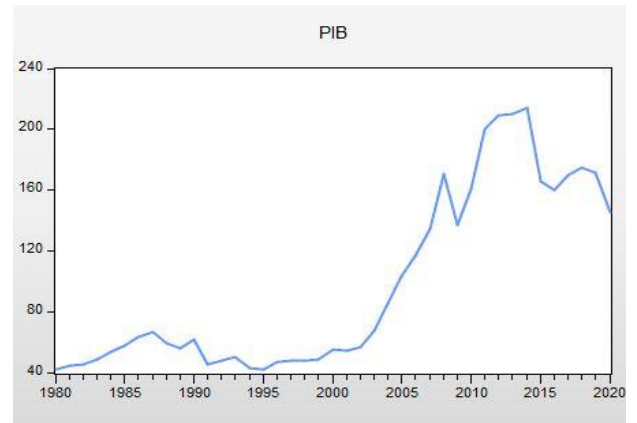
الملحق رقم 07: تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر

السنوات	AID	FDI	ED	FDI I	RMT	TC
1980	205,00	348,60	19,36	0,00	300,99	0,01
1981	167,00	13,00	18,37	0,00	309,10	0,03
1982	134,70	-53,50	17,63	2,83	328,82	0,06
1983	93,00	0,41	16,36	-2,09	238,06	0,05
1984	120,90	0,80	15,80	0,20	180,60	0,06
1985	172,00	0,40	18,26	0,00	378,50	0,04
1986	167,00	5,30	22,64	0,00	763,88	0,00
1987	213,00	3,70	24,44	0,00	517,35	-0,01
1988	171,90	13,00	26,10	-1,86	390,71	-0,01
1989	158,00	12,00	27,24	0,00	540,70	0,04
1990	331,60	0,30	28,15	0,00	333,02	0,01
1991	211,00	11,60	28,48	0,00	216,10	-0,01
1992	374,70	30,00	27,35	0,11	0,00	0,02
1993	326,00	0,00	26,27	0,00	0,00	-0,02
1994	295,00	0,00	30,23	0,00	0,00	-0,01
1995	295,70	0,00	33,04	0,00	0,00	0,04
1996	306,80	270,00	33,65	0,00	880,00	0,04
1997	247,80	260,00	30,89	0,00	1 059,99	0,01
1998	419,80	606,60	30,68	0,00	1 060,00	0,05
1999	137,90	291,60	28,20	0,00	790,00	0,03
2000	199,90	280,10	25,46	0,00	790,00	0,04
2001	198,80	1 113,00	22,74	0,00	1 365,85	0,03
2002	186,00	1 064,90	23,03	0,00	1 732,12	0,06
2003	239,00	637,80	23,76	0,00	2 423,64	0,07
2004	316,90	881,80	22,41	0,00	3 279,46	0,04
2005	347,00	1 156,00	17,08	0,00	3 106,43	0,06
2006	240,60	1 841,00	5,89	0,00	2 267,32	0,02
2007	395,00	1 686,70	6,13	0,17	2 881,47	0,03
2008	324,80	2 638,60	6,24	0,00	3 507,48	0,02
2009	302,00	2 746,90	7,41	0,00	3 310,41	0,02
2010	201,00	2 300,00	7,25	-1 429,75	3 252,41	0,04
2011	193,00	2 571,00	6,05	-8,25	3 539,38	0,03
2012	147,00	1 500,00	5,51	0,00	3 904,83	0,03
2013	203,00	1 691,80	5,24	0,00	3 292,83	0,03
2014	160,60	1 502,00	5,52	0,00	4 106,99	0,04
2015	71,00	-537,70	4,67	0,00	3 238,69	0,04
2016	144,50	1 638,00	5,46	0,00	3 507,97	0,03
2017	174,60	1 230,00	5,70	0,00	3 910,16	0,01
2018	144,50	1 466,00	5,71	0,00	4 294,24	0,01
2019	175,70	1 381,00	5,40	0,00	3 610,16	0,01
2020	180,80	1 126,70	5,18	0,00	2 897,89	-0,17

الملحق رقم 08: الناتج المحلي الاجمالي للجزائر بالأسعار الثابت

السنوا ت	pib
1980	42,34638083
1981	44,34867267
1982	45,20708872
1983	48,8013698
1984	53,69827891
1985	57,93786867
1986	63,69223816
1987	66,74639642
1988	59,08906719
1989	55,63441447
1990	62,04856295
1991	45,71561456
1992	48,00307839
1993	49,94559943
1994	42,54317804
1995	41,76431533
1996	46,94158252
1997	48,17761204
1998	48,18774753
1999	48,64065347
2000	54,79039275
2001	54,74471281
2002	56,76035587
2003	67,86382841
2004	85,33258119
2005	103,1982237
2006	117,0273075
2007	134,9770826
2008	171,0006999
2009	137,2110358
2010	161,2072702
2011	200,0130522
2012	209,058992
2013	209,7550033
2014	213,8100249
2015	165,9792793
2016	160,0341639
2017	170,0970146
2018	174,9108786
2019	171,7674037
2020	145,0091815

الملحق رقم 09: الرسم البياني لمتغيرات الدراسة



المصدر: مخرجات برنامج EViwes12

الملحق رقم (9-1): اختبار استقرارية السلاسل

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)

Null Hypothesis: the variable has a unit root

		<u>At Level</u>				
		PIB	AID	ED	FDI	RMT
With Constant	t-Statistic	-0.8766	-2.0293	-0.9318	-1.5687	-1.2524
	Prob.	0.7854 n0	0.2736 n0	0.7674 n0	0.4890 n0	0.6420 n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.9420	-3.5013	-2.1369	-2.4710	-2.6607
	Prob.	0.0019 ***	0.0528 *	0.5100 n0	0.3399 n0	0.2574 n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.4278	-0.6177	-0.8779	-0.9193	0.0064
	Prob.	0.8015 n0	0.4433 n0	0.3294 n0	0.3121 n0	0.6788 n0
		<u>At First Difference</u>				
		d(PIB)	d(AID)	d(ED)	d(FDI)	d(RMT)
With Constant	t-Statistic	-5.3492	-11.0141	-3.8364	-8.7749	-6.4928
	Prob.	0.0001 ***	0.0000 ***	0.0055 ***	0.0000 ***	0.0000 ***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.2547	-10.9120	-3.9167	-8.6633	-6.4142
	Prob.	0.0006 ***	0.0000 ***	0.0206 **	0.0000 ***	0.0000 ***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.2974	-11.1623	-3.8445	-8.8300	-6.4218
	Prob.	0.0000 ***	0.0000 ***	0.0003 ***	0.0000 ***	0.0000 ***

Notes:

a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant

b: Lag Length based on SIC

c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:

Dr. Imadeddin AlMosabbeh

College of Business and Economics

Qassim University-KSA

المصدر: مخرجات برنامج EVIves12

الملحق رقم (9-2): النموذج في الأجل القصير

Dependent Variable: PIB

Method: ARDL

Date: 06/22/22 Time: 01:21

Sample (adjusted): 1982 2020

Included observations: 39 after adjustments

Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Dynamic regressors (4 lags, automatic): FDI AID RMT

Fixed regressors: C

Number of models evaluated: 500

Selected Model: ARDL(1, 2, 0)

Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
PIB(-1)	0.613830	0.090182	6.806546	0.0000
FDI	8.476102	5.826890	1.454653	0.1561
FDI(-1)	1.097159	6.406388	0.171260	0.8652
FDI(-2)	13.84091	6.296983	2.198023	0.0358
AID	29.38189	33.65480	0.873037	0.3896
AID(-1)	-20.76137	29.76543	-0.697500	0.4909
AID(-2)	-61.98849	33.16043	-1.869351	0.0714
RMT	3.717064	3.965983	0.937237	0.3561
C	25733.82	10438.96	2.465171	0.0196
R-squared	0.966344	Mean dependent var		99931.36
Adjusted R-squared	0.957369	S.D. dependent var		59421.32
S.E. of regression	12268.92	Akaike info criterion		21.86670
Sum squared resid	4.52E+09	Schwarz criterion		22.25060
Log likelihood	-417.4006	Hannan-Quinn criter.		22.00444
F-statistic	107.6707	Durbin-Watson stat		1.899815
Prob(F-statistic)	0.000000			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: مخرجات برنامج EVIves12

الملحق رقم (9-3): نتائج اختبار التكامل المشترك لأثر تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على النمو الاقتصادي

ARDL Long Run Form and Bounds Test
 Dependent Variable: D(PIB)
 Selected Model: ARDL(1, 2, 0, 1)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 06/22/22 Time: 01:14
 Sample: 1980 2020
 Included observations: 39

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	35840.14	14718.99	2.434959	0.0208
PIB(-1)*	-0.391451	0.105121	-3.723811	0.0008
FDI(-1)	13.56410	5.364508	2.528489	0.0168
ED**	-0.817053	0.440987	-1.852785	0.0735
RMT(-1)	3.962042	3.967784	0.998553	0.3257
D(FDI)	4.132169	5.856151	0.705612	0.4857
D(FDI(-1))	-12.18985	5.825058	-2.092657	0.0447
D(RMT)	11.08670	4.754183	2.331989	0.0264

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

** Variable interpreted as $Z = Z(-1) + D(Z)$.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI	34.65083	16.25213	2.132079	0.0410
ED	-2.087243	0.914461	-2.282484	0.0295
RMT	10.12143	8.783427	1.152332	0.2580
C	91557.17	27289.85	3.354990	0.0021

EC = PIB - (34.6508*FDI - 2.0872*ED + 10.1214*RMT + 91557.1743)

F-Bounds Test

Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic k	4.180868 3	10%	Asymptotic: n=1000 2.37	3.2
		5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
Actual Sample Size	39	10%	Finite Sample: n=40 2.592	3.454
		5%	3.1	4.088
		1%	4.31	5.544
		10%	Finite Sample: n=35 2.618	3.532
		5%	3.164	4.194
		1%	4.428	5.816

المصدر: مخرجات برنامج EViews12

الملحق رقم (9-4): اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء Im test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.793419	Prob. F(2,29)	0.4619
Obs*R-squared	2.023311	Prob. Chi-Square(2)	0.3636

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: ARDL

Date: 06/22/22 Time: 01:16

Sample: 1982 2020

Included observations: 39

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIB(-1)	0.109144	0.143233	0.762000	0.4522
FDI	1.483572	6.012601	0.246744	0.8068
FDI(-1)	-1.125697	6.093625	-0.184734	0.8547
FDI(-2)	-0.734081	5.935646	-0.123673	0.9024
ED	0.240370	0.489310	0.491243	0.6270
RMT	-1.862658	5.024588	-0.370709	0.7135
RMT(-1)	-0.828008	5.068065	-0.163377	0.8714
C	-9159.440	16820.93	-0.544526	0.5902
RESID(-1)	-0.171857	0.236930	-0.725346	0.4741
RESID(-2)	-0.269012	0.221969	-1.211936	0.2353

R-squared	0.051880	Mean dependent var	-1.46E-11
Adjusted R-squared	-0.242364	S.D. dependent var	10878.25
S.E. of regression	12125.05	Akaike info criterion	21.86049
Sum squared resid	4.26E+09	Schwarz criterion	22.28704
Log likelihood	-416.2795	Hannan-Quinn criter.	22.01353
F-statistic	0.176315	Durbin-Watson stat	1.958272
Prob(F-statistic)	0.995105		

المصدر: مخرجات برنامج EViwes12

الملحق رقم (9-5): اختبار عدم ثبات تباين الأخطاء في النموذج المشروط بالانحدار الذاتي (ARCH)

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.039653	Prob. F(1,36)	0.8433
Obs*R-squared	0.041810	Prob. Chi-Square(1)	0.8380

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 06/22/22 Time: 01:50

Sample (adjusted): 1983 2020

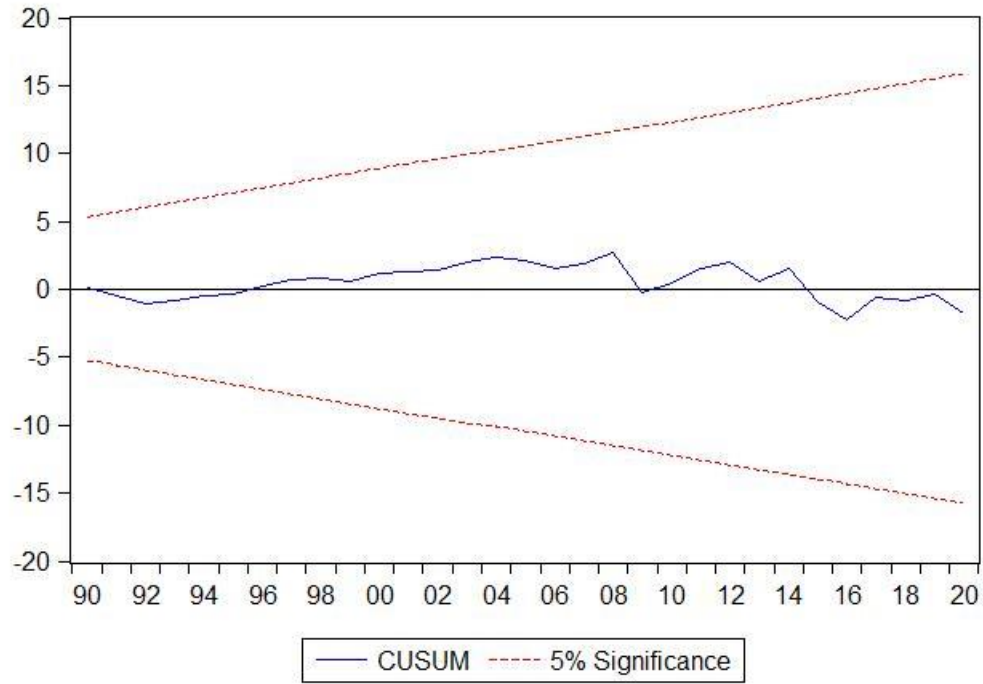
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.15E+08	37358498	3.079492	0.0040
RESID^2(-1)	0.034327	0.172384	0.199130	0.8433

R-squared	0.001100	Mean dependent var	1.19E+08
Adjusted R-squared	-0.026647	S.D. dependent var	1.98E+08
S.E. of regression	2.00E+08	Akaike info criterion	41.11796
Sum squared resid	1.44E+18	Schwarz criterion	41.20415
Log likelihood	-779.2413	Hannan-Quinn criter.	41.14863
F-statistic	0.039653	Durbin-Watson stat	1.943952
Prob(F-statistic)	0.843282		

المصدر: مخرجات برنامج EViwes12

الملحق رقم (9-6): اختبار الاستقرار الهيكلي **cosum test**



المصدر: مخرجات برنامج **EViews12**

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر التدفقات الأجنبية لرؤوس الأموال على النمو الاقتصادي في الجزائر، والتي تأخذ شكل قروض أجنبية، استثمار أجنبي مباشر وغير مباشر، تحويلات المهاجرين ومساعدات رسمية. واستخدمنا في ذلك نموذج انحدار متعدد، وباستخدام بيانات سنوية تغطي الفترة 1980-2020، حيث توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن تحويلات المهاجرين والاستثمار الأجنبي المباشر تؤثر إيجاباً على النمو الاقتصادي، في حين أن القروض الأجنبية تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، القروض الأجنبية، المساعدات الأجنبية، الاستثمار الأجنبي المباشر، تحويلات المهاجرين، الناتج المحلي الإجمالي، ARDL.

Abstract:

This study aims to measure the impact of foreign capital flows on economic growth in Algeria, which takes the form of foreign loans, direct and indirect foreign investment, immigrant remittances and official aid. We used a multiple regression model, using annual data covering the period 1980-1920, where this study reached several results, the most important of which is that migrant remittances and foreign direct investment positively affect economic growth, while foreign loans negatively affect growth Economic.

Key words: growth Economic, foreign loans, foreign aid, foreign direct investment, migrant remittances, Gross domestic product, ARDL.